

غازي الصوراني

# فلسطين وحق العودة

منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق

---

قطاع غزة - فلسطين

حقوق الطبع محفوظة

---

اسم الكتاب : فلسطين وحق العودة  
الطبعة الأولى : آب - اغسطس / ٢٠١٢  
الناشر: المركز القومي للدراسات والتوثيق - غزة

---

إخراج : نضال نبيل أبو مائلة  
تصميم الغلاف : رسمية أبو مائلة

---

الطبعة الأولى ٢٠١٢

إهداء..

إلى القابضين على جمر الهوية.. عنواناً وحيداً لا بديل له  
التمسكين بحلم العودة .. حقاً لا تنازل عنه  
المتشوقين للحرية .. طريقاً لا محيد عنه  
إلى شعبنا في المنافي والشتات  
جهداً متواضعاً .. يذكر بما يحاولون محوه من الذاكرة  
وعملاً جاداً .. يؤكد عزمنا على المضي قدماً فيما بدأناه  
حتى نلتقي على أرض البرتقال والياسمين  
سنظل نطرق جدران الخزان  
لنسمع من بأذانه صمم  
إننا عائدون

غازي



## مقدمة :

إن حقائق الصراع الطويل أكدت أن قضية اللاجئين كانت ولا زالت تمثل العامل الرئيسي في استمرار الصراع في المنطقة منذ أكثر من ستة عقود، وأن أية تسوية لا تحوي حلاً عادلاً وشاملاً لقضية اللاجئين لن يكتب لها النجاح.

إذاً الصراع حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين لا يزال مفتوحاً على كل الاحتمالات ، الأمر الذي يدعونا إلى إعادة النظر بجدية عالية في مجمل العمل الرسمي والشعبي بكل مكوناتهما وعلى أكثر من صعيد ومستوى.

فالمخاطر التي تهدد حق العودة ومجمل الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة والمشروعة لم تتوقف بل هي إلى تصاعد مبرمج، وذلك في ظل تزايد الضغوط الأمريكية الصهيونية لإرغام الفلسطينيين على القبول بما رفضوه وناضلوا ضده ودفعوا أثمان باهظة على امتداد أكثر من ستة عقود من الزمن.

ولكن شعبنا الذي هزم مشاريع التوطين والدمج والتهجير والمجازر الوحشية، فهو شعب عصي على كل محاولات الإبادة والتذويب ، ولن يقبل إلا بمكانه الطبيعي تحت الشمس بكرامة وحرية على أرضه التي اقتلع منها.

من هنا وانطلاقاً من قناعة المركز القومي للدراسات والتوثيق ورسالته في نشر الوعي الوطني وتعميق الثقافة الفلسطينية .. حتى لا تموت الذاكرة .. ومساهمة في التذكير والتأكيد بأن لنا هوية وقضية .. وأن ما آمنا به وعملنا من أجله عقوداً .. كان هو البوصلة التي اهتدينا بها .. وأنه الثابت الذي لم ولن يتغير بالأمس واليوم وغداً .. ومساهمة في التذكير بثقل العبء وجسامة المسؤولية .

من هنا ننظر باهمية بالغة لما قدمه الصديق العزيز الكاتب أ.غازي الصوراني من تحليل ومعلومات موثقة وخارطة مفصلة ورسالة واضحة بنقاط على حروف كانت ضالة، رسالة ومعلومة بحاجة إليها لكل سياسي ومتقف وفلسطيني.

فكم نحن بحاجة إلى توثيق المعلومات المرجعية المتعلقة بمسألة اللاجئين الفلسطينيين المعقدة، إن السياسة والعدالة لا تتطابقان دائماً، لكن في حين أن المعلومات وحدها لا تضمن العدالة للاجئين، فإن عدم وجودها يضمن تفوق السياسة على العدالة .

ونتفق دون أدنى شك مع الكاتب أ. غازي ، حينما يؤكد بين سطور كلماته أرقام وحقائق هامة متعلقة بالصراع حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم، والتأكيد على حقيقة أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي أولاً وأخيراً مشكلة سياسية وطنية وقومية، وليست مشكلة إنسانية أو دينية أو تقنية يمكن حلها بتعاون عربي دولي بعيداً عن الإقرار بحق العودة، كذلك فهي ليست مجرد قضية اقتصادية يمكن حلها من خلال تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية وتوطينهم أينما كانوا.

هكذا ينظر البعض إلى شعبنا كشعب زائد يعيش في منطقة لا وجود ولا مستقبل له فيها، وحاول البعض التعامل مع شعبنا كأرقام أو ركام بشري يمكن تدويره أو دمج أو تهجير أو توطينه .

أمام كل ذلك بقي شعبنا رافضاً ومقاوماً كل ما يعيق حقه في العودة، ويؤمن أن حق العودة هو بكل المقاييس والمعايير والقوانين والأعراف الدولية حق طبيعي وواقعي وموضوعي وقانوني وممكن. ويثق بأنه سيتحقق.

د. كمال الشرافي  
المركز القومي للدراسات والتوثيق

٢٠١٢/٨/١

منذ الفتح الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية في كل أرجاء الدولة، وعلى أثر قيام ما عرف بالخلافة العثمانية تراجعت الهوية العربية لحساب انتشار ظاهرة الهوية الإسلامية في إطار الدولة أو الإمبراطورية العثمانية-التركية، التي تعرضت لعوامل التفكك والتراجع الداخلي والخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن وصل هذا التفكك ذروته في عام ١٩٠٨ على يد جماعة الاتحاد والترقي أو "تركيا الفتاة"، التي كان لها تأثير واضح على تطور نمو الحركات والجماعات القومية العربية التي تشكلت من مجموعات من السياسيين وبعض المثقفين العرب من مصر ولبنان والعراق وسوريا بما في ذلك الأعضاء الفلسطينيين الذين التحقوا في هذه الجمعيات، من منطلق قومي باعتبارهم أبناء سوريا الجنوبية، إذ لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ.

لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام ١٨٨٢-١٩٠٨ أثار استياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن قلق الشعب الفلسطيني المبكر تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام ١٩٠٨.

ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين، وإحلال "العمل العبري" محل العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم الأحداث والأفعال وردود الأفعال مع العدو الجديد، وكان فصح "الينين" قائد الثورة الاشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ"اتفاقية

سايكس-بيكو" بداية الشرارة التي اشتعلت في مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الإنجليزي على إثر إصدار "وعد بلفور" عام ١٩١٧، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبة البراق عام ١٩٢٩، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً و جماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة.

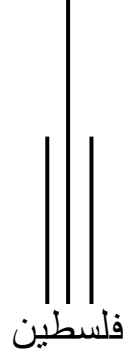
وطوال ما يقرب من مائة عام مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزوا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام ٤٨ في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم ينتسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور أربعة وستين عاماً على النكبة ظلت -وستظل- الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.



أربعة وستون عاما مضت على إرتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه ودياره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ.

هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي - الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية الموحدة.





وحق العودة



فلسطين عبر التاريخ





إن البلاد التي عرفت منذ القرن الخامس قبل الميلاد باسم فلسطين تشكل الجزء الجنوبي من بلاد الشام التي ارتبطت منذ فجر التاريخ ببلاد العراق ومصر والجزيرة العربية، سكنها قبل التاريخ المدون شعب عرف باسم شعب البحر المتوسط وبحكم موقعها الجغرافي كانت طيلة تاريخها معبراً للغزاة من مصر والعراق وكانت تفتد إليها هجرات قبلية من الجزيرة العربية عبر العصور التاريخية المتعاقبة، وأقدم هذه الهجرات هي هجرة الكنعانيين منذ القرن الثلاثين قبل الميلاد والتي وصلت ذروتها حوالي ٢٥٠٠ ق.م، امتزج الكنعانيون بالسكان الأصليين وأنشؤوا حضارة زاهرة عرفت بحضارة المدن، عرفوا فيها الحروف التي قدموها للإنسانية جمعاء.

وفي القرن الثاني عشر ق.م وفد إلى فلسطين قبائل "البولسنتا" (الفلسطينيين) الذين قدموا من صقلية وسردينيا وكريت واستقروا في ساحل فلسطين الجنوبي (غزة/ اسدود) وتمازجوا بالكنعانيين.

في هذه المرحلة (حوالي القرن الثالث عشر ق.م) أغارت على فلسطين قبائل رعوية عرفت فيما بعد بالعبرانيين الذين قدموا من مصر وتعود جذورهم إلى الجزيرة العربية، واشتبكوا بصراع مع الفلسطينيين وبصفة خاصة سكان مدن غزة، (عراق المنشية) وعقرون (عافر) واسدود وعسقلان، ولم يتمكن العبرانيون من احتلال هذه المناطق.

وفي هذه الحقبة اتحدت القبائل العربية (الأسباط) تحت قيادة واحدة مكنتها من التماسك في إطار عشائري مركزي موحد أطلق عليه اليهود اسم "مملكة"، بعد أن تمكنوا من اجتياح ييوس (القدس) التي بناها الكنعانيين وأطلقوا عليها اسم اورسالم (مدينة اله السلام الكنعاني) ولم يطل هذا الوجود الدخيل سوى سبعين عاماً حيث تمزق هذا الكيان وتمركز في مدينتي شكيم (نابلس) واورسالم (القدس) التي حرّفها العبرانيون إلى اورشليم.

وفي هذا الصدد لا بد من أن نشير إلى أن هذه القبائل اليهودية الغازية كانت جزءاً من التكوين القبلي العربي في الجزيرة العربية، اخذوا حضارتهم ولغتهم من الكنعانيين مثل ما استنبطوا عقيدتهم الدينية من الآلهة في منطقة مدين في شمال الجزيرة العربية (خاصة الإله يوه رب الجنود)، ولم يطل بقاء هذا الوجود في السامرة (شكيم) حيث برزت قوة الأشوريين (حوالي ٧٢٢ ق.م) الذين اجتاحوا "شكيم" وأسروا هذه الجماعات العبرية ونقلوها إلى نينوى (شمال العراق)، وإما من تبقى منهم في المنطقة "اورسالم" فقد "سباهم نبوخذ نصر" الكلداني وأخذهم أسرى إلى بابل جنوب العراق وظلوا في السبي حتى عهد "قورش" الفارسي (ملك الفرس) الذي تمكن من هزيمة الدولة الكلدانية، وفي عهد قمبيز بن قورش تم الاستيلاء على أراضي بلاد الشام وفلسطين عام ٥٢٥ ق.م وأصبحت جزءاً من الإمبراطورية الفارسية التي سمحت لمجموعات من العشائر العبرانية بالذهاب إلى ارض فلسطين حيث عاشوا فيها أقلية بين سكانها من الكنعانيين، وظل هذا الوضع قائماً حتى مجيء "الاسكندر المقدوني" عام ٣٣٢ ق.م حيث احتدم الصراع -وبعد وفاته- بين قادته الكبار (بطليموس، سلوقس، ديميتريوس، وانتيجونس) على السلطة واقتسموا إمبراطوريته فيما بينهم، وآلت شمال بلاد الشام إلى السلوقيين، ودار بينهم وبين البطالسة في مصر صراع على فلسطين التي آلت في نهاية المطاف إلى السلوقيين عام ١٩٨ ق.م، وكانت الأقلية اليهودية تعيش تحت الحكم السلوقي إلى أن فرض "انتيوخس الرابع" السلوقي، الديانة اليونانية مما أدى إلى تمرد هذه الأقلية اليهودية بقيادة "مناطيوس مكابي" عام ١٦٧ ق.م وأدى ضعف الدولة السلوقية إلى تمكن هذه الجماعة المتمردة من نشر الفوضى في بعض مناطق فلسطين دون أن يتمكنوا من تكوين أي كيان سياسي مستقر لهم، حتى قدوم الرومان عام ٦٣ ق.م بقيادة "بومبي" حيث ضعف وتراجع نشاط هذه الأسرة المكابية، وظل هذا الوضع قائماً إلى أن قام

الرومان بتولية "هيرودوس" الكبير من الأسرة الحشمونية والياً على جنوب بلاد الشام (فلسطين).

وعند ظهر السيد المسيح\* اعتنق أعداد كبيرة من الكنعانيين الديانة الجديدة وانضم معهم من كان يعتنق اليهودية وخاصة جماعات "الصدوقيين"، إلا أن جماعة أخرى من اليهود عرفت باسم "الفريسيين" تمردت على الحكم الروماني، وعلى اثر ذلك كلف الإمبراطور الروماني "باسباسيان" ابنه "طيطوس" بالقضاء على هذه الجماعة -الأقلية اليهودية في فلسطين- ، وتمكن من إبادة معظمهم عام ٧٠ ميلادية.

وفي بداية العقد الرابع من القرن الثاني الميلادي تمردت آخر مجموعة بقيت من اليهود تزعمها متدين يهودي، زعم انه المسيح، وعرف باسم "باركوخبا" (ابن الكوكب)، وقد قام الرومان بتفريق ذلك التمرد وإنهاء الوجود اليهودي في فلسطين عام ١٣٥ ميلادية في عهد الإمبراطور الروماني "هادريان" الذي أمر ببيع من تبقى منهم حياً، وقام بتغيير اسم بيت المقدس، وأطلق عليها اسم أسرته "إيلياء".

ومنذ عام ١٣٥ ميلادية وحتى انقسام الإمبراطورية الرومانية عام ٣٣٥م إلى قسمين شرقي عرف باسم الدولة البيزنطية فيما بعد وغربي عرف باسم الإمبراطورية الرومانية، لم يكن هناك أي وجود ملموس للطائفة اليهودية في فلسطين، وظل هذا الوضع قائماً حتى الفتح الإسلامي وتسليم بيت المقدس (إيلياء) عام ٦٣٨م للخليفة عمر بن الخطاب على يد البطريرك "صفرونيوس" وفقاً للعهد العمرية التي ورد فيها إعطاء كافة الحقوق للنصارى على ألا يقيم اليهود بينهم في فلسطين وبيت المقدس.

\* من المعروف أن السيد المسيح كان يتكلم اللغة الآرامية وهي اللغة التي كانت سائدة آنذاك، ولم يكن للغة العبرية أي تداول في تلك الفترة.

وظلت منطقة جنوب بلاد الشام التي عرفت بفلسطين طيلة العهدين الروماني والبيزنطي وحملت هذا الاسم (فلسطين) في العهد الإسلامي وكان لها جنداً من جنود الدولة العربية طيلة عهد الخلفاء وبنو أمية، وفي العهد العربي الإسلامي تعاقب على حكمها بعد الخلفاء الراشدين، بنو أمية، ثم بنو العباس وفي العصر العباسي الثاني تعاقب على حكمها دويلات منفصلة: الطولونيون، الإخشيديون، ثم الحكم الفاطمي وتصارع الفاطميون مع العباسيين على حكم بلاد الشام وفي هذه الفترة من الانقسام في الجبهة العربية الإسلامية أغارت جيوش أوروبا تحت اسم الصليبيين عام ١٠٩٥م بعد إعلان البابا "أوربان الثاني" الحرب الصليبية على العرب والمسلمين، وقاوم شعب فلسطين ضمن مقاومة العرب والمسلمين - هذه الهجمة الأوروبية الاستيطانية التي اتخذت من المسيحية ستاراً كاذباً، وظل هذا الصراع مع هذه القوات الغازية بين مد وجزر مائتي عام تكفل أول انتصار حاسم للعرب في معركة "حطين" عام ١١٨٧م حيث تحررت جميع فلسطين، ولكنه نتيجة للهجمة الأوروبية الشرسة في الحملة الصليبية الثالثة عام ١١٨٩-١١٩٢م اضطر صلاح الدين إلى توقيع صلح الرملة الذي نص على بقاء الصليبيين في المناطق الساحلية التي تقع بين عكا ويافا وشمال عسقلان واحتفاظه بالمناطق الداخلية منها، وظلت على هذا الوضع حتى تمكنت القوات العربية بعد اتحاد مصر والشام وشمال العراق من تحرير بقية بلاد الشام بما في ذلك فلسطين، وكان آخر معقل تم تحريره قلعة عثليت قرب حيفا عام ١٢٩١م وظلت بلاد الشام محررة تحت حكم المماليك حتى مجيء القوات العثمانية بقيادة سليم الأول عام ١٥١٦م، وبعد معركة "مرج دابق" في حلب وانتصار العثمانيين على المماليك أصبحت بلاد الشام ولاية عثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية عهد الانتداب البريطاني ووعده بلفور والحركة الصهيونية في بلادنا، ومن ثم قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م -بالقوة والاعتصاب- كوجود استعماري، لا نجد تعريفاً له



أوضح مما أورده الدكتور جمال حمدان في كتاب "اليهود انثروبولوجيا" حيث يقول "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين" وهو لا يوافق على دراسة اليهود باعتبارهم رسل الحضارة (الشعب المختار في الرؤية الصهيونية)، ولا هم شياطين ملاعين (قوة الشر الأزلية حسب الرؤية المعادية لليهود) فكلتا الرؤيتين - كما يقول - تشكل كل منهما تسمية متميزة تنطلق من رؤية اليهود باعتبارهم وحدة (كتلة عضوية من الملائكة أو الشياطين) وهو يرفض هذا المنطق، ويضع اليهود، كما أي ظاهرة أخرى في النقطة التي يتقاطع فيها الخاص مع العام والكل مع الجزء، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فنمة ملامح خاصة فريدة لهم: العودة اليهودية إلى فلسطين ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب، وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، انه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي، غير قابل للامتصاص... فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى، بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك أي انثروبولوجي، باختصار إن يهود العالم اليوم مختلطون في جملتهم اختلاطاً أبعدهم تماماً عن أي أصول إسرائيلية فلسطينية قديمة، إن اليهود اليوم أقارب الأوروبيين والأمريكيين، بل هم في الأعم الأغلب جزء منهم شريحة لحمًا ودمًا، وان اختلف الدين، ومن هنا فان اليهود في أوروبا وأمريكا ليسوا كما يدعون غرباء أو أجانب دخلاء يعيشون في المنفى وتحت رحمة أصحاب البيت، وإنما هم من صميم أصحاب البيت نسلًا وسلالة، لا يفرقهم عنهم سوى الدين.

## فلسطين في التاريخ المعاصر

في ضوء ما تقدم، يمكننا أن نفهم دور وطبيعة الحركة الصهيونية التي بدأ نشاطها الفعلي في مؤتمر بال- سويسرا عام ١٨٩٧م وكانت بمثابة الأداة التنفيذية للإستراتيجية الاستعمارية الأوروبية التي استهدفت إقامة دولة لليهود في فلسطين من أجل حماية المصالح الأوروبية/ الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً وتكريس ضعف النظام العربي بشكل خاص.

إلا أن شعبنا أدرك مخاطر هذا المخطط، وبدأ في مقاومته منذ بداياته الأولى في مطلع القرن العشرين، واستهدفت مقاومة الغزاة من جهة والوجود الاستعماري الانجليزي من جهة أخرى حتى عام ١٩٤٧م حيث تم عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نجحت في إصدار قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧م في ظل موازين القوى العربية والدولية التي كانت إلى حد كبير لصالح الحركة الصهيونية، وبالرغم من ذلك فإن قرار التقسيم تكمن أهميته في أنه اعترف بوضوح وصراحة قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وما زال هذا القرار احد أهم المرجعيات السياسية والقانونية التي تؤكد على حق الفلسطينيين في أرضهم وإقامة دولتهم المستقلة باعتراف كافة الأطراف الدولية.

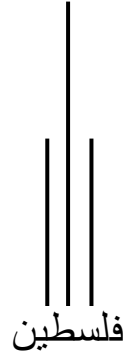
لكن الأطماع الصهيونية في أرض فلسطين العربية، وبمساندة من كافة الأطراف الدولية، والضعف العربي العام في مواجهة إسرائيل التي أعلنت الحركة الصهيونية قيامها في ١٥/أيار/١٩٤٨م، واستطاعت احتلال وتوسيع الرقعة المخصصة لها حسب قرار التقسيم من ٥٤% إلى ٧٧% عبر استخدام كل وسائل الإرهاب والقتل وتشريد ما يقرب من مليون فلسطيني من أرض أجدادهم إلى مخيمات اللجوء في الشتات العربي، وكانت هذه النتيجة المأساوية بداية لمرحلة جديدة من الصراع والمقاومة التي بدأها الفلسطينيون بعد نكبة ١٩٤٨م، والتي

استمرت حتى عام ١٩٦٤ حيث تأسست م.ت. ف وبدأت دورها الوطني من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية المغتصبة.

وجاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧م لتبدأ مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني المسلح -بقيادة الفصائل الوطنية المنضوية في إطار م.ت.ف- امتدت حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين حيث تواصلت مع انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال في نهاية عام ١٩٨٧م والتي استمرت في ظروف دولية وعربية ومحلية بالغة القسوة، وكان لهذه الانتفاضة دوراً بالغ الأهمية في اعتراف كافة الأطراف العالمية ليس فقط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني على ارض وطنه، وإنما بالحقوق السياسية وإقامة دولته المستقلة.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات هذا العالم، وحرب الخليج، واجهت القضية الفلسطينية اخطر مرحلة في تاريخها المعاصر، عبر مفاوضات غير متوازنة في مدريد، وواشنطن، ثم أوسلو، تم تتويجها بـ"إعلان المبادئ في أوسلو" ١٣/٩/١٩٩٣ وقيام السلطة الفلسطينية في صيف ١٩٩٤ على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة (غزة / أريحا)، وبالرغم من أن هذه الاتفاقية جاءت في معظمها تحقيقاً للأهداف والمصالح الإسرائيلية، دون أية خطوات ملموسة تحقق للفلسطينيين أهدافهم في العودة وتقرير المصير وقيام الدولة المستقلة، إلا أن الجانب الإسرائيلي تراجع عن التزاماته الخاصة بالانسحاب من الأراضي المحتلة مثلما تراجع عن الكثير من التزاماته مع السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن المطار والميناء والممر الآمن وحرية التجارة والتنقل وغير ذلك من التعقيدات المستمرة التي تعبر عن موقف سياسي ينسجم مع إرادة القوة العنصرية الصهيونية المدعومة -بصورة كلية- من الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الإمبريالي العالمي .

الأمر الذي يفرض على كافة القوى الوطنية الفلسطينية العمل على استعادة روح النضال الفلسطيني وأدواته وفق قواعد النضال القومي باعتبار ان الصراع مع هذا العدو هو صراع عربي صهيوني من الدرجة الاولى ، عند ذلك يمكن تغيير موازين القوى وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير .



وحق العودة



اللاجئون الفلسطينيون بعد ٦٤ عاماً  
من النكبة





تشكل قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. " إنها تجسيد سياسي وإنساني وأخلاقي وعقدة أعصاب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطأً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحل السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد<sup>1</sup> .

والمقاربة هنا تتخطى بالتأكيد البعد الوجداني والأخلاقي، لأن موضوع النقاش موضوع سياسي بامتياز. فالاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الأيديولوجية والسياسية، يدرك هذه الحقيقة، وعليه فإنه يعتبر حق العودة خطأً أحمر يهدد وظيفة ووجود المشروع الصهيوني برمته، ولهذا يصير العدو الإسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الإنسانية التي لا يتعدى التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية تجاه عملية الاغتصاب الاستيطاني للأرض العربية الفلسطينية، وما رافقها من تطبيق عملية التطهير العرقي - كما استنتج بحق إعلان بابيه - عبر تدمير المدن والقرى الفلسطينية وطردها سكانها بأساليب منهجية فاقت في عنصريتها وبشاعتها كل الممارسات النازية، يشهد على ذلك عشرات المذابح في مدن وقرى فلسطينية عشية الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ في ظل صمت وخضوع عربي رسمي عموماً، وفي سياق تحالف بعض أطرافه مع الحركة الصهيونية بصورة مباشرة كما جرى مع "أمير شرق الأردن" عبد الله، لاقتسام ما تبقى من فلسطين بعد طردها وفق خطة "دالت" التي طبقتها عصابات الحركة الصهيونية بقيادة "بن جوريون" منذ

<sup>1</sup> نصار ابراهيم - اشكالية حل الدولتين - مجلة رؤية أخرى - عدد مزدوج ١٣/١٤ - ت. أول ٢٠٠٥ .

العاشر من آذار ١٩٤٨ عبر تدمير وتقتيل وتطهير عرقي فاق في بشاعته كل بشاعات النازية والعنصرية في التاريخ الحديث.

"ضمن هذا المنطق فإن "إسرائيل" تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة إلى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم اصرار العدو الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية، واستفراجه بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تستند إلى خمسة لاءات كانت - وما زالت - محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرف بها انطلاقاً من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين، ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم.

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الامبريالي العالمي.

وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية - من هذه الزاوية - هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، ولذلك فإن الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الامبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد

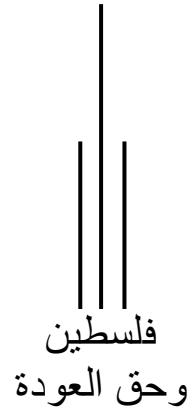


الحل الممكن، في ضوء فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، وما تلا ذلك من صراع دموي أدى إلى تآكل النظام السياسي الفلسطيني في السلطة والمنظمة معاً، وبروز مخاطر تحوله إلى إطار استخدامي لحساب التحالف الأمريكي الإسرائيلي، علاوة على وصول العلاقات الديمقراطية بين طرفي الصراع فتح وحماس إلى حد الصراع الدموي على السلطة ومن ثم القطيعة الكاملة بينهما، المحكومة بقواعد التربص والخوف والاستبداد والقمع في الضفة والقطاع، إلى جانب تراكم عوامل الإحباط واليأس في صفوف جماهير شعبنا في الشتات.

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن "حماس" أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما "نصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة" أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطراً على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق للانقسام والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأمريكية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلها لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، أو "الدولة المؤقتة" ، أو الحكم الذاتي الموسع أو "دولة غزة" أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلفاً مع العدو الإسرائيلي.

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف - بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.



|||  
حول السيادة على فلسطين





"إن لفظة "السيادة" في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها، بغض النظر عن شرعية أصلها. ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب واعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في أرض من الأراضي<sup>١</sup>، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي .

وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفي ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاعتصاب والاستيطان، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الأخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي -بدوافع القوة والإكراه- بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه<sup>٢</sup> .

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي)، وبالتالي فإن كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الأكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفت فلسطين طوال (٦٤) عاماً الأخيرة -وما قبلها- لا تلغي إطلاقاً السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضراً ومستقبلاً، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي، الاجتماعي القومي العربي.

ومن الأهمية بمكان التذكير بالمادة (٢٢) من ميثاق جمعية الأمم الذي اقره مؤتمر الصلح في باريس في ٢٨/٤/١٩١٩م والذي اندمج في معاهدة فرساي في ٢٨/٦/١٩١٩م حيث "عالجت موضوع مصير الجماعات والأراضي العربية في الإمبراطورية العثمانية، وبحكم هذه المادة (٢٢) نشأ في القانون الدولي وضع جديد

<sup>١</sup> هنري كتن "فلسطين في ضوء الحق والعدل" -مكتبة لبنان-بيروت-الطبعة الأولى ١٩٧٠-ص ٢٧٠.

<sup>٢</sup> المصدر السابق ص ٢٧٠ .

للجماعات العربية التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية كما ورد في النص اعتراف المادة (٢٢) بكيان هذه الجماعات كأمم مستقلة<sup>١</sup>.

و"وفقا للقانون الدولي، فإن الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية ولاعتراف جمعية الأمم بان الجماعة التي تعيش فيها أمة مستقلة، هو ان جعل لهذا البلد -فلسطين- كيانا سياسيا منفصلا مستقلا استقلالاً دولياً ومن ثم، فإن الجماعة التي كانت تعيش في فلسطين في ذلك الحين قد أصبحت شخصية معنوية يعترف بها القانون الدولي، أنيطت بها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها<sup>٢</sup>.

ورغم ان التطورات السياسية اللاحقة لم توفر للشعب الفلسطيني إمكانيات ممارسة سيادته الكاملة الفعالة على أرضه، بسبب الاحتلال العسكري البريطاني والانتداب سنة ١٩٢٢م، إلا ان ذلك لم يؤثر في السيادة القانونية للسكان الفلسطينيين على أرض وطنهم وفق نصوص متنوعة في القانون الدولي حول هذه المسألة، تؤكد في جوهرها ان السيادة على أرض موضوعة تحت الانتداب تعود إلى السكان أنفسهم، وقد أشار إلى هذا الجانب، "فان ريس Van Rees" نائب رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات التابعة لجمعية الأمم بقوله "ان السيادة تعود إلى الجماعات والسكان الأصليين في الأراضي الموضوعة تحت الانتداب"<sup>٣</sup>.

وبالتالي فان "منح مجلس جمعية الأمم انتداباً للحكومة البريطانية لتتولى بمقتضاه ادارة فلسطين، لم يحرم شعبها حق سيادته"، وهو أمر قائم حتى اللحظة، رغم الانتداب وما تلاه من نكبة عام ١٩٤٨ واحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في حزيران ٦٧ من ناحية، ورغم الشروط والاجراءات العنصرية النازية التي تضمنتها "خطة شارون/اولمرت" من ناحية ثانية . وفي هذا السياق، يمكننا إجمال

<sup>١</sup> المصدر السابق ص ٢٧٢.

<sup>٢</sup> المصدر السابق ص ٢٧٣.

<sup>٣</sup> المصدر السابق ص ٢٧٧.

الوضع القانوني لفلسطين بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب وما تلاها كما يلي :-

- في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل , كانت له السيادة على أراضيه, وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبه, وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظريا, وإن تكن في الواقع في أيدي الدولة المنتدبه "١.

وبمجرد انتهاء الانتداب, " انتهت سلطات الإدارة التي كانت للدولة المنتدبه وترتب علي هذا ان زالت القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة, وأصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق وبحكم حقه في تقرير مصيره, مؤهلا لان يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقا للمبادئ والأصول الديمقراطية المألوفه, كونه يمثل الأغلبية الساحقه في فلسطين, غير أن هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامه للأمم المتحدة التي أوصت في سنة ١٩٤٧ في ظروف سياسية معروفة بتقسيم البلاد بين دولتين عربية ويهودية وأن الحوادث التي تلت ذلك, وقيام "إسرائيل", أدت جميعها إلى الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على أراضيه"٢.

وهذا لا يعني إطلاقا ان "إسرائيل" قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين أو أنها قد تظفر بها في يوم من الأيام, بالرغم من توصلها عبر وسائل القوة والمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الرأسمالي إلى السيادة السياسية, والجدير بالتسجيل هنا أن "إسرائيل" لم تستمد أي حق سيادة بموجب قرار التقسيم ١٨١ في ٢٩/١١/١٩٤٧م"٣. لأن الأمم المتحدة التي ورثت جمعية الأمم, ليس

١ المصدر السابق ص ٢٨١.

٢ المصدر السابق ص ٢٨١.

٣ المصدر السابق ص ٢٨٧.

لها من سيادة أو حق إدارة أو أي حق آخر على فلسطين، ولا يسعها قانوناً أن تقرر -كما فعلت عام ١٩٤٧- مستقبل الحكم في فلسطين وذلك بالتوصية بتقسيم البلاد، فمثل هذا التصرف يفتقر إلى كل أساس قانوني<sup>١</sup>، كما يتجاهل رغبات الشعب الفلسطيني تجاهلاً تاماً ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية السكان. ومن ثم فإن هذا القرار يفتقر كما يقول المحامي الفلسطيني هنري كتن إلى "كل سند قانوني، وهو ليس داخلاً ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يسعه أن يسبغ على "إسرائيل" أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم، والنتيجة فإن "إسرائيل" لا يسعها أن تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع"<sup>٢</sup>.

وفي هذا السياق نورد رأياً هاماً كتبه "نورمن بنتوتش" Norman Bentwich الذي شغل لسنوات طويلة منصب النائب العام في فلسطين زمن الانتداب، "إن الشعب اليهودي لا ينشد سلطة سياسية أو سيادة قومية، وإن ما ينبغي على اليهود أن يفعلوه هو أن يندمجوا في فلسطين مع سكانها العرب، لأن مفهوم وطن قومي لشعب لا وطن له قد تضمنه الانتداب فقط، وهذا يعني أرضاً يكون لشعب فيها وضع قانوني وفرصة لتطوير أفكاره الأدبية والاجتماعية والثقافية دون أن يعطيه هذا المفهوم اكتساب الحقوق في السيادة السياسية"<sup>٣</sup>.

ومما يجدر ذكره هنا إن أغلبية اليهود الذين أعلنوا قيام دولة "إسرائيل" عام ١٩٤٨ لم يكن أي منهم يحمل الجنسية أو صفة المواطنة في فلسطين بالمعنى القانوني مما يعزز افتقارهم لأي شكل من أشكال السيادة القانونية في الماضي والحاضر والمستقبل.

<sup>١</sup> المصدر السابق ص ٢٨٨.

<sup>٢</sup> المصدر السابق ص ٢٩٢.

<sup>٣</sup> المصدر السابق ص ٢٨٤.



أما ما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" خارج المساحة الجغرافية للدولة اليهودية كما حددها قرار التقسيم، فهو لا يعدو كونه اغتصابا وإخلالا بقرار الجمعية العامة، خاصة وأن الأمم المتحدة "لم تعتبر أن الحرب بين العرب و"إسرائيل" في سنة ١٩٤٨ قد أثرت على أي نحو في قراراتها بشأن فلسطين، بل إن الأمم المتحدة اشترطت على "إسرائيل" أن تتعهد بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها وخصوصا قرار التقسيم رقم ١٨١ ، وقرار حق العودة للاجئين رقم ١٩٤ كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وذلك في ١١/٥/١٩٤٩ وهذا ما نص عليه أيضا "بروتوكول لوزان" في ١٢/٥/١٩٤٩ الذي تضمن اعتراف "إسرائيل" الصريح بحق الفلسطينيين في العودة وتعهدتها بتطبيق قرار التقسيم .

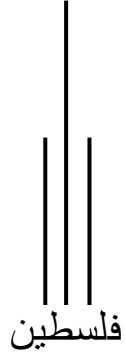
وبالطبع ، "فان الوضع القانوني "لإسرائيل" بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، انه وضع المحتل المحارب، حيث لا تستطيع "إسرائيل" ولا تملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي التي احتلتها"<sup>١</sup>. لان صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن ان تلغىها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها) التي تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي المرتبط بالقوة والإكراه والاعتصاب الصهيوني الأمريكي، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال خاصة وان شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره -بالأغلبية أو الإجماع- على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير ،كما أنه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على أرض وطنه، كما ان

<sup>١</sup> المصدر السابق ص ٣٠٠.

"انقضاء الزمن عاجز عن ان يجعل من احتلال "إسرائيل" الباغي لفلسطين عملاً مشروعاً، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم"، هذا ما تؤكد الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكد ذاكرة وإرادة الشعب من ناحية ومستقبله في إطار النضال التحرري القومي التقدمي من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية من ناحية ثانية .

---

<sup>1</sup> المصدر السابق ص ٣٠٠.



وحق العودة



القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة  
حول حقوق الشعب الفلسطيني





## أ- القانون الدولي والاعلان العالميان لحقوق الإنسان :

من المعروف ان نصوص القانون الدولي، تتضمن - نظريا - الكثير من الأحكام والمعايير والمفاهيم المتعلقة بحقوق الدول والشعوب والأفراد، وهي نصوص إيجابية عموماً، وموضوعية إلى حد معين .

أما "الأعراف والأحكام والقواعد والمبادئ التي تشكل منظومة قانونية دولية شاملة ومترابطة لحماية وضمان جملة الحقوق الأساسية للفرد والشعوب، فهي تسمى بـ"الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". والمسألة المركزية في هذه المنظومة إنها تقوم على "قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه، وان حق العودة إلى الوطن يعتبر حقاً طبيعياً لصيقاً ومطلقاً لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه، حتى في حالات الطوارئ والاحتلال"<sup>1</sup>، وبالنسبة لأي سلطة احتلال فقد نصت هذه المنظومة على "إلزام السلطة المحتلة، إضافة إلى التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٧ و١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقها عام ١٩٧٧، تلتزم وتنقيد أيضاً بالمبادئ والقواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية لحماية وضمان حقوق الإنسان، وفي حال مخالفة ذلك، ينبري القانون الدولي الجزائي ليفرض عقوبات على سلطات الدولة المنتهكة لها"<sup>٢</sup>.

من جانب آخر فإن نصوص منظومة القانون الدولي تتوافق في جوهرها مع نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، الذي أكدت المادة الثالثة عشر منه ان:-

<sup>١</sup> د.كمال قبة -حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي-جريدة الأيام-فلسطين-١٩٩٧/٥/٢٩.

<sup>٢</sup> المصدر السابق .

"لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه"، وجاء الإعلان العالمي الثاني مؤكداً على هذه النصوص في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد بين ١٤-٢٥/٧/١٩٩٣ في جنيف .

أما الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ ، والذي وقعته "إسرائيل" ، فإنه يستمد سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل وتتطابق نصوصه مع العديد من نصوص ذلك الإعلان فيما يتعلق بحقوق الفرد في مغادرة وطنه أو العودة إليه أو التنقل بكل حرية .... الخ . وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢/آب/١٩٤٩ ركناً أساسياً هاما في هذا السياق، إذ أنها "عالجت في مادتها (٤٩) ، قضية إبعاد وترحيل المواطنين عن ديارهم وأوطانهم إبان الحروب، أو الاحتلال، واعتبرت المادة (١٤٧) من الاتفاقية الرابعة أن أعمال الإبعاد والترحيل، تشكل خروفاً جسيمة لأحكام المادة (٤٩)، وجاء البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ ، ليؤكد في الفقرة الرابعة (أ) من المادة (٨٥) على الانتهاكات الجسيمة، معتبراً ان الأبعاد والترحيل وحرمان الشخص من العودة لدياره ووطنه، أحد تلك الانتهاكات ومعتبراً إياها بمثابة جرائم حرب"<sup>١</sup>.

#### ب- قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللجئين وحق العودة وتقرير المصير:

١- قرار ١٩٤٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٩ ويعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة، وقد أكد على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم .

<sup>١</sup> المصدر السابق -جريدة الأيام .

ومن الجدير بالذكر هنا، ان "إسرائيل" تدرك الأهمية المنشئة للقرار ١٩٤ وكذلك الالتزامات الدولية الناشئة عنه ولهذا فإنها لم تقم بإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في أملاكهم داخل "إسرائيل"، بل وضعت لها إطاراً قانونياً خاصاً بها، تطور هذا الإطار القانوني، عندما أقرت الكنيست "قانون المناطق المتروكة لعام ١٩٤٨" الذي جرى تعديله بـ"أنظمة طوارئ بشأن أملاك الغائبين في ١٢/كانون الأول/١٩٤٨"، والتي جرى تعديلها بـ"قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠". وفحوى هذه القوانين، إنها وضعت أملاك اللاجئين الفلسطينيين تحت "إدارة" الحكومة الإسرائيلية، التي أنشأت لذلك "دائرة حارس أملاك الغائبين". وما يزال هذا الإطار القانوني قائماً حتى هذه اللحظة<sup>١</sup>.

من ناحية ثانية فإن هذا القرار (١٩٤) يستمد أهميته من كونه "القرار الوحيد الذي يُعرف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقوقهم بالعودة كمجموعة قومية، وقد أضعف الفلسطينيون حجبتهم بالمطالبة بتطبيق حق العودة من خلال قبولهم بصيغة مدريد (وأوسلو فيما بعد) لمحادثات السلام، إذ أن هذه الصيغة تستثني الأمم المتحدة التي لم تعد قراراتها هي التي توفر الهيكلية والمظلة والتنظيم لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"<sup>٢</sup>

٢- كافة القرارات المؤكدة على قرار ١٩٤ التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل: قرار ٣٠٢ تاريخ ٨/١٢/١٩٤٩ - قرار ٣٩٤ تاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠ - قرار ٧٢٠ تاريخ ١٧/١١/١٩٥٣ - قرار ٨١٨ تاريخ ٤/١/١٩٥٤ - قرار ٩١٦ تاريخ ١٢/١/١٩٥٥ - قرار ١٠١٨ تاريخ ٢٨/٢/١٩٥٧ - قرار ١٣٥١ تاريخ ١٢/١٢/١٩٥٨ ..... الخ .

<sup>١</sup> المصدر السابق .

<sup>٢</sup> إيليا زريق-اللاجئون وحق العودة-مجلة الدراسات الفلسطينية-بيروت-عدد ١٩-صيف ٩٤-ص ٦٨.

- ٣- قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩: وهو القرار الأكثر أهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية، لانه يتناول موضوع الأرض والسكان في آن واحد، وان التراجع أو التنازل عن جوهر هذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي بشكل أو بآخر، بما يفتح الباب نحو اكتساب العدو الإسرائيلي لشكل من أشكال السيادة القانونية والحقوق التاريخية في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة وبما يعزز السيادة السياسية "لإسرائيل"، التي حققتها بوسائل القوة والإكراه بعيداً عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى .
- ٤- بروتوكول لوزان في ١٩٤٩/٥/١٢ الذي تضمن اعتراف "إسرائيل" بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدتها بتطبيق قرار التقسيم، وهما نفس الشروط التي قبلت بموجبها "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة .
- ٥- قرار رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ بخصوص حق العودة للنازحين .
- ٦- قرار ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ .
- ٧- قرار ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢١ .
- ٨- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقرار ٢٣٤١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ حول نفس الموضوع .
- ٩- قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن بالنسبة للقدس: قرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٤ - قرار رقم ٣٢٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ - قرار رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٧ - قرار رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠ - قرار رقم ٢٥٢ تاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ - قرار رقم ٢٦٧ تاريخ ١٩٦٩/٧/٣ - قرار رقم ٢٧١ تاريخ ١٩٦٩/٩/١٥ - قرار رقم ٢٩٨ تاريخ ١٩٧١/٧/٢٥ .



- ١٠- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٧٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦ الذي يؤكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين .
- ١١- القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ الذي يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها :-
- أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .
- ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية .
- ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم ، وتدعوا الجمعية العامة إلى إعادتهم إليها .
- د- تعترف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط .
- هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- و- تدعوا جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه المشروعة .
- ز- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى عضويتها على اعتبار أنها عضو مراقب، وكذلك تقرر الجمعية العامة بحق م.ت.ف. الاشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ... وقد صدر هذا القرار بأغلبية (٩٠) ضد (١٧) وامتناع (١٩) دولة عن التصويت .

١٢- القرار رقم ٣٣٧٦ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

١٣- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٠٨٩) (د-٢٨) بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٧ الذي أكد على "الحق الثابت في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين، وتمتعهم بحقوقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم" ، كأساس "لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير". وتعليقا على هذا القرار، يشير د.حنا عيسى، أستاذ القانون الدولي، إلى النقاط الهامة التالية<sup>١</sup> :-

أ- "إن القرار جاء تفسيرا من الجمعية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي نص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين دون أن يذكر أو يحدد أساسا لتلك التسوية"

ب- "إن الإشارة إلى حق اللاجئين في العودة (حسب القرار ٣٠٨٩ أعلاه) جاءت مطلقة لتشمل الوطن الفلسطيني بكامله، ما احتل منه قبل العام ١٩٦٧ وبعده، وتسري على جميع اللاجئين الفلسطينيين بدون استثناء أو شروط مسبقة" .

ج- "إن القرار (المذكور أعلاه) اعتبر العودة شرطا مسبقا لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره"، وهنا برزت لأول مرة الإشارة الهامة -في وثائق الأمم المتحدة- "إلى أن حق العودة هو حق للشعب الفلسطيني يمثل ما هو للفلسطينيين كأفراد" .

### مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية

<sup>١</sup> د.حنا عيسى-هيئة الأمم المتحدة وحق العودة-جريدة المسار-فلسطين-أول آب ٢٠٠١-ص١٥.

لا شك ان الاتفاقات العربية /الفلسطينية المعقودة مع العدو الإسرائيلي في إطار ما يسمى ب"عملية السلام" قد أسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:-

**الأول :** يتمثل في إقرار معظم بلدان النظام العربي الرسمي بالوجود الإسرائيلي "ككيان سياسي بات يمتلك قدرا كبيرا من الشرعية" يضاف إلى وجوده كأمر واقع ، سواء عبر الاعتراف المتبادل أو التطبيع أو العلاقات المباشرة وغير المباشرة .

**الثاني:** تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،وبشكل خاص قراري ١٨١ و١٩٤ بسبب تعمق أشكال الإذعان والتبعية والهبوط السياسي العربي والفلسطيني الرسميين . ولا نستبعد في ظل المتغيرات الدولية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم بصورة متوحشة في مرحلة العولمة الراهنة ،تفكيراً جدياً بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيدا لإلغائها، تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود "إسرائيل" ، ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة "لإسرائيل" على كل الأراضي الفلسطينية ،ثم أوصلو التي أحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف والى مفاوضات الحل النهائي وصولاً إلى اللحظة الراهنة من استمرار المفاوضات العبيثية ، ذلك إن استمرار خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية سيدفع نحو تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات<sup>١</sup> في هذا الاتجاه :-

<sup>١</sup> علي فيصل-اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث-دار التقدم العربي-بيروت-١٩٩٦.

- ١- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة على التصويت عن القرار ١٩٤ في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٥ (منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٩٤ كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار و"إسرائيل" تمتنع ) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين .
- ٢- قيام "إسرائيل" -ومنذ عام ١٩٩٥- بالتصويت ضد قرار ١٩٤ بعد ان كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة .
- ٣- إن الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ،تعتبر أن ملف اللاجئين المقيمين على أرض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .
- ٤- البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو إلى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائياً ودمجهم في بلدان الشتات .
- ٥- ان كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .
- ٦- المحاولات الجارية لتغيير اسم وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين تمهيداً لإلغائها، وهي مجالات خطيرة فرضت علينا مزيداً من التوسع في تناول وشرح أبعادها ومخاطرها كما أوردناها في العنوان التالي :

### حول تغيير اسم وكالة الغوث والصراع من أجل حق العودة

#### تمهيد :

منذ بداية الصراع العربي الصهيوني عموماً ، ومنذ تاريخ نكبة الشعب الفلسطيني وإقامة دولة العدو الصهيوني على أرضنا التاريخية ، فإن المخططات

الساعية إلى استئصال وشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تتوقف أبداً عبر التعاون المتواصل بين القوى الاستعمارية والامبريالية والحركة الصهيونية والقوى العربية الرجعية، فمنذ ذلك التاريخ لم تكن كل هذه المحاولات صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كانت منذ ولادة القضية ، إنتاجاً إسرائيلياً غريباً مشتركاً ، وفي هذه الزاوية يتبوء الدور الأمريكي مكانة متميزة، عبر العديد من المشاريع الهادفة إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وتصفية الحقوق التاريخية لشعبنا منذ عشرينيات القرن الماضي حتى اللحظة الراهنة .

على أي حال ، فإننا نقول بثقة ، أن كل تلك المشاريع بما في ذلك الحديث عن تغيير اسم وكالة الغوث أو حلها وإنهاء وجودها ودورها ، لم تكن سوى محاولات استهدفت وما زالت تكريس الوجود الصهيوني لحماية للمصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا ، وهي محاولات لم تصمد أمام الرفض الشعبي الفلسطيني والعربي المقاوم لها طوال الثلاثة وستين عاماً الماضية ، ولكن حالة الهبوط السياسي الراهن التي أصابت النظام الفلسطيني والعربي الرسمي ، وتعمق تبعيته وارتعانه للشروط الأمريكية / الإسرائيلية في نظام العولمة الراهن ، سيدفع نحو المزيد من الهبوط والتراجع السياسي في هذه المرحلة ، حيث يبدو الوضع الفلسطيني الآن أنه في أفق مسدود، كما تبدو الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية تحتاج إلى المراجعة ، لأن كل ما جرى منذ أوصلو إلى اليوم ، أكد بوضوح على أن القبول بشروط أوصلو، لم يكن سوى قبولاً بشروط الهزيمة ، وبالتالي فإن قبول المهزوم الفلسطيني بشروط العدو الإسرائيلي "المنتصر" يظهر تاريخ المهزوم كأنه تاريخ من الأخطاء ، وهي نتيجة لا يمكن أن يقبلها أي وطني فلسطيني ، لأن مجرد القبول بهذه الفكرة ، فإن ذلك يعني قبولاً بمشروعية الوجود الصهيوني على أرض فلسطين ، وشطباً لحقوقنا التاريخية فيها .

وفي مثل هذه الاوضاع المهزومة ، الناجمة عن شروط "اتفاق أوسلو" والحكم الذاتي الإداري المحدود وما تلاه من اتفاقات بإسم التسوية ، فإن القضية الفلسطينية ، تتحول برمتها ، إلى صناعة عالمية من الندوات والمؤتمرات والأبحاث داخل الهوية اليهودية، وفي العلاقة اليهودية - الغربية، ويلعب فيها الفلسطيني عبر السلطة وعبر العديد من المنظمات غير الحكومية Ngs دور الـ«كومبارس» الذي يغني حسب عزف الممول.

ولذلك فإن "الاهتمام الدولي" بقضية فلسطين ، اليوم -في ظل احادية العولمة الإمبريالية- ، ليس عنصر قوة، بل عنصر ضعف، لأنه يعكس اهتماما يهدف إلى تكريس سيطرة دولة العدو الصهيوني وتوسعها على حساب قضية اللاجئين والأرض الفلسطينية .

أما عنصر القوة الفلسطيني ، فهو مرتبط بالالتفاف الشعبي حول المبادئ والثوابت الوطنية ومواصلة النضال من أجل تحقيقها في إطار وحدة النضال التحرري الوطني والديمقراطي الفلسطيني والعربي .

#### أولاً : حول وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين :

في أعقاب نكبة عام ١٩٤٨؛ تم وضع نظام خاص لتوفير المساعدة والحماية والحل الدائم للاجئين الفلسطينيين. وقد تكون النظام في البداية من عدة هيئات هي: لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين (UNCCP) ، وعلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (UNRWA) ، وأخيرا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين. (UNHCR) .

وكانت لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين، قد كلفت بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك البحث عن حلول دائمة والتعويض، ولكنها فشلت وتوقفت فعليا عن العمل في أواسط الخمسينات من القرن الماضي. وقد كلفت وكالة الغوث، "الاونروا"، بتوفير المساعدة للاجئي ١٩٤٨.

لقد تم انشاء وكالة الغوث بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ الصادرة في ٨/كانون أول/١٩٤٩، وبدأت أعمالها بصورة رسمية في أيار عام ١٩٥٠. ومنذ نشأتها، تعاملت الوكالة مع المشكلة الفلسطينية على أنها نزاع على ارض وليس كصراع فلسطيني إسرائيلي على الوجود تمثل في طرد الفلسطيني من وطنه. فقد اشتمل الدور الرئيسي للأونروا على توفير الإغاثة، و تيسير الوصول إلى حل لوضع اللاجئين من خلال دمجهم اقتصاديا في المنطقة. وعلى الرغم من أن قرار الأمم المتحدة بانشاء وكالة الغوث، قد أكد على أنها وكالة مؤقتة، فقد تم تجديد ولاية الأونروا بانتظام طوال العقود الماضية. وبعد توقيع اتفاق أوسلو، وضعت الوكالة خطة مفصلة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه فيما يتعلق بتنفيذ عودة اللاجئين الفلسطينيين على مراحل، مستجيبة بذلك لخطة الحل القائمة على أساس الدولتين.

وعلى مدى سنوات التسعينيات، ظل الخطاب الرسمي حول الدور المستقبلي للوكالة، وبتأييد واسع من أطراف دولية وعربية رسمية، يتمحور حول حل الوكالة بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل، وفي كل الاحوال، فإن تغيير اسم وكالة الغوث، أو وقف مخصصاتها، أو حلها، يظل مرهوناً بطبيعة ومستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، دون أن نتجاوز حجم سيطرة الثلاث الإمبريالي (الولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي واليابان) على هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وعلى مجمل العلاقات الدولية في ظروف العولمة الأحادية وسياساتها المنحازة لصالح الدولة الصهيونية.

**ثانياً : بعض المؤشرات أو الظواهر الدالة على التمهيد لإنهاء خدمات وكالة**

### **الغوث :**

١. اعتماد الوكالة لنظام التعاقد الوظيفي حتى تاريخ الأول من حزيران ١٩٩٩ ، وهو الموعد المفترض نظريا حسب "اتفاق أوسلو"، للانتهاء من

- المفاوضات حول الحل النهائي ، ويبدو أن الوكالة قامت بتمديد هذا الموعد دون تاريخ نهائي محدد .
٢. امتناع الوكالة عن قبول موظفين بشكل دائم .
٣. إنشاء الوكالة لصندوق خاص لدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المحليين عندما يتطلب الأمر ذلك .
٤. المحاولات الدولية لتحويل الوكالة الى "وكالة إقليمية" تمويلها الدول العربية كمدخل لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين ،وتحويلها الى مسألة أو قضية عربية إقليمية داخلية ،ومن المفيد الإشارة الى ملاحظة هامة في هذا الصدد تتعلق بخلو تقارير المفوض العام للوكالة خلال السنوات الأخيرة ، من أية إشارة الى قرارات الأمم المتحدة.
٥. تغيير تسمية مدير شؤون الوكالة في الأردن الى مدير عمليات الوكالة في الأردن ،وهذا يرتبط مباشرة بالتوطين ،عبر مشاريع التطوير الحضري والتملك تمهيدا لإلغاء مخيمات اللاجئين في الأردن .
٦. دور الحكومة الأردنية، بالنسبة لإنهاء قضية اللاجئين ، خاصة بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ، الذي اعتبر ان ملف اللاجئين المقيمين على ارض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .
٧. البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو الى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيا ودمجهم في بلدان الشتات .
٨. كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .
٩. الحديث عن تنفيذ خطة الوكالة التي تستهدف تسليم كافة خدماتها الى السلطة الفلسطينية ،وهي خطوة سياسية خطيرة ، تستهدف إسقاط حق ١٠١٣٧٧٨٠



لاجئ في قطاع غزة ، و ٧٩٦٠٨٨ لاجئ في الضفة الغربية ، بنسبة ٤٢.٥% من مجموع اللاجئين المسجلين البالغ عددهم ٤.٨٨١٨٥٦ لاجئ في بداية ٢٠١١ .

١٠. الأونروا تقدم تجربة "الهولوكست" والتعايش السلمي وتقبل الآخر والإقرار بحقوقه ضمن سياق الرؤية الإسرائيلية ، لكنها -بالمقابل- لم تجد في معاييرها ما يمكنها من " المعاملة بالمثل" ، بتخصيص أيام لإحياء ذكرى "الهولوكست الفلسطيني" على امتداد تواريخ النكبة والنكسة . فالبرنامج الذي قدمته الوكالة ، يحمل في باطنه تطبيعاً وتقبلاً للمحتل الإسرائيلي وإقراراً بحقوقه، حيث قامت بتضمين ما يسمى تجربة "الهولوكست" في سياق برنامج حقوق الإنسان، باعتبارها مزاعم اتخذت ذريعة لتهجير اليهود من ألمانيا وأوروبا إلى فلسطين ، لكن الأونروا -على الأغلب- ستعود ثانية لتأجيل تعليم المحرقة في مدارسها خشية من ردود فعل مجتمع اللاجئين والقوى والمؤسسات الوطنية الفلسطينية .

١١. تنظم الأونروا زيارات لطلبة مدارسها إلى الخارج ، بخاصة ألمانيا والولايات المتحدة ، وإقامة معسكرات شبابية طلابية مختلطة من اللاجئين الفلسطينيين ومن الإسرائيليين ، وتدريب مفاهيم التعايش والتسامح وقبول الآخر والإقرار بحقوقه ، إلى جانب تنظيم ما يسمى بـ"المخيمات الصيفية" بذريعة الترفيه عن الأطفال في قطاع غزة !! في حين أن الأونروا خفضت عدد المتعهدين المؤقتين الذين يقدمون الخدمات لمنشآت الوكالة بحوالي ٢٠%، كما خفضت عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية ، في قطاع غزة إلى ١٢٠ ألف مستفيد منذ بداية تموز ٢٠١١ ، وقررت وقف المساعدات المالية لطلاب مدارس الوكالة في القطاع البالغة ١٠٠ شئكل .

١٢. وزعت الأونروا -خلال السنوات الماضية- خرائط لمناطق عملياتها الخمس (الأردن وسورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة) ، بعد حذف اسم فلسطين منها ، واستبدالها بالضفة الغربية وقطاع غزة ، إلى جانب إسرائيل.

١٣. الأونروا تقوم منذ فترة بإجراءات مشبوهة ، لتجفيف ينابيع ثقافة العودة وقبول الحق الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والتخلي عن مطالب العودة والتحرير.

١٤. سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار ١٩٤ ، فمنذ البداية (١٩٥٠) دأبت الولايات المتحدة ، وبانتظام ، على تقديم القرارات المتعلقة بالانزوا إلى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تأكيد قرار الأمم المتحدة الأصلي رقم ١٩٤ ، إلا أنها منذ ديسمبر ١٩٩٣ - إلى يومنا هذا - تراجعت عن دعم القرار ١٩٤ في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي .

كل هذه المؤشرات تشير إلى مخاطر جدية تضاف إلى سلسلة من الإجراءات المتبعة من ضمنها سياسة التقليلات المتبعة فيها تجاه تقديمها خدمات للاجئين ، والعمل الجاري من قبل الكيان الصهيوني وأمريكا ودول عديدة لإنهاء وتصفية قضية اللاجئين بدءاً من تقليص الخدمات وصولاً إلى إنهاؤها وتغيير مهمات الأونروا. هناك مؤشرات خطيرة جداً ، تتعلق بدور الأردن ، قبول حل الوطن البديل . وهذا هو دوره ووظيفته التاريخية في خدمة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ... هل سيتكسر الخيار الأردني ؟ وهل ستصبح دول الخليج العراق ولبنان وسوريا .. وطناً بديلاً ؟

رغم كل ما تقدم ، أكدت الأونروا في بيان بتاريخ ٢٠١١/٦/١٦ أنها لم تغير اسمها إطلاقاً وهو باق كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢

(رابعاً) لعام ١٩٤٩ ، "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى"، وفي هذا الجانب أرى أن تغيير الاسم مرتبط بتغيير الأهداف التي تحددت للوكالة في قرار تأسيسها عام ١٩٤٩ ، وهو إجراء متوقع في ظل كل هذه التراجعات على الصعيدين العربي والفلسطيني ، لكن وضوح ثوابتنا وأهدافنا الوطنية واصرار شعبنا على مواصلة نضاله الوطني الديمقراطي ، كفيل بالرد على أي قرارات ضارة بالقضية الوطنية.

كل ما تقدم يستدعي من اللجان الشعبية ، مزيداً من التواصل فيما بينها ، في الضفة وقطاع غزة والمنافي ، عبر برامج ورؤى محددة بالتوافق مع كافة الأطياف السياسية والفعاليات والمنقذين الفلسطينيين ، بما يضمن تفعيل دور هذه اللجان وانتشارها في أوساط جماهير المخيمات ، دفاعاً عن ثوابتنا وأهدافنا الوطنية عموماً ، وتوضيح كل ما يتعلق بتفاصيل مفهوم "حق العودة" ومنطلقاته السياسية والقانونية المرتبطة بحقوقنا التاريخية في فلسطين من جهة و المرتبطة بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي من جهة ثانية.

لذلك يتوجب أن تتركز النشاطات السياسية للجان ، عبر حملة شعبية ، يتم تنفيذها بصورة دورية ، كل أربعة شهور على سبيل المثال ، وخاصة شهر أيار من كل عام ، بالتنسيق بين قيادات اللجان في الضفة والقطاع والمنافي ، بما يضمن لهذه الحملات الشعبية أن تتم في مواعيد محددة ، عبر عمل جماعي جماهيري يتناول العناوين المعروفة التالية :

- حق شعبنا في العودة الى دياره وممتلكاته هو حق تاريخي مقدس يستند الى مبادئ الحق والعدل المطلقين، كما يستند الى مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

- وحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب .

- التركيز على أن خطاب العودة هو خطاب قانوني وسياسي يهدف الى الاعتراض على كل محاولات تبديد قضية اللاجئين والتفريط بها، واستنهاض طاقات مجموع اللاجئين للدفاع عن حق العودة.
- التركيز أيضاً ، وبقوة ووضوح ، على أن خطاب العودة هو خطاب توحيدى ينبغي ان يفهم في إطار الثوابت والحقوق الوطنية.
- التركيز على أهمية البعد العربي لخطاب حق العودة، وعلى ضرورة توفير الحاضنة العربية، في إطار الحركات والقوى الوطنية العربية ، بعيداً عن الأنظمة - خاصة أنظمة الخليج والسعودية - المتماهية في خضوعها للشروط الأمريكية على حساب مصالح اللاجئين والقضية.
- التركيز على ضرورة الحفاظ على وكالة الغوث " الأونروا " وفق نص قرار تأسيسها من الأمم المتحدة ، وبما تمثله من شاهد دائم على الجريمة الصهيونية المقترفة بحق شعبنا، وما تجسده من التزام سياسي وأخلاقي من قبل المجتمع الدولي بمسئوليته عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة حلها .
- المطالبة بمنح اللاجئين الفلسطينيين الحماية الدولية المؤقتة التي يكفلها النظام الدولي للاجئين أسوة بغيرهم من لاجئي العالم، حيث ان تفويض الأونروا لا يشمل الحماية السياسية والقانونية التي يكفلها ذلك النظام.
- العمل على إدخال مصطلح العودة في قواميس اللغات الأجنبية كما هو الحال في مصطلحي النكبة والانتفاضة.
- ضرورة العمل على تطوير التفويض الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة لوكالة الغوث لكي يتضمن آلية دولية لحماية اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل حقهم في العودة الى وطنهم المعترف به دولياً كما ورد في الفقرة (١١) من القرار ١٩٤.

- العمل على إحالة موضوع اللاجئين الفلسطينيين الى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الداخلي الذي ينص على "حق العودة السياسية للاجئين الى أوطانهم حتى ولو بالقوة" وذلك لا يعني مطلقا إلغاء الدور الخدماتي والانساني للوكالة وافشال كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها الى وكالة اقليمية تمولها الدول العربية كمدخل - كما يقول د. نافع الحسن - لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين وتحويلها الى قضية عربية اقليمية.
- الدعوة الى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة - في إطار م.ت.ف. والفصائل الفلسطينية - للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل - عبر اللجان المشار إليها - القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأماك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة ، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الثلاثة وستين عاماً الماضية والتي تصل إلى ما يقرب من ( ٢٠٠ مليار دولار) إجمالي الإنتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأماك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف ، على أن تستند عملية احتساب الإنتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية.
- تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف. ، التشريعية والتنفيذية ، عبر المشاركة الديمقراطية الحقيقية الجادة لكافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية.
- دعوة كافة الباحثين والمتقنين الفلسطينيين واللجان الشعبية إلى التفكير الجاد في تطبيق مقترح المفكر القومي العربي الراحل قسطنطين زريق ، الذي دعا إلى تأسيس "علم النكبة" الذي يتناول هذه القضية كما يتناول أية قضية أخرى

بالدراسة المنتظمة، والتتبع المستمر، والبحث الدقيق، والنظرة الشاملة، فمن العجيب أن نوفر لشبابنا الوسائل العلمية للتخصص في الطب والهندسة وغير ذلك من العلوم ، ولا نشعر بضرورة هذا الاختصاص (داخل جامعاتنا) في قضية النكبة التي تمس جوهر وجودنا ومصيرنا منذ ما قبل وعد بلفور إلى اليوم .

- وفي هذا الجانب نؤكد على أنه ، خلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام ١٩٤٨، فإن فلسطين " لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت -ومازالت- تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل " وحتى اللحظة الراهنة ، كما يجب أن نأخذ بالاعتبار أن الغزوة الصهيونية ، لم تكن غزوة عسكرية ، بقدر ما كانت غزوة حضارية استعمل فيها الإسرائيليون أسلحة العلم والاقتصاد والسياسية والتنظيم ... إلخ .

- الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات.

- أن تبادر اللجان الشعبية إلى مناقشة فكرة قيام السلطة الفلسطينية باصدار "قانون العودة" الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية ، وفي هذا السياق أدعو إلى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة ، وعلى مفهوم حق العودة من جهة ثانية .

في ضوء كل ما تقدم ، نقول بصراحة إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، " إذا لم تدعمه قوة أو يسنده سلطان"، ومن أنواع القوة " قوة العقل الذي يسيطر

على موضوعه بالنظر الدائب والجد المستمر ، ويكون فيه وحوله ذخيرة علمية وفنية وفكرية تغدو سنداً قوياً للعمل الراشد النافذ .

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع عربي / إسرائيلي بالدرجة الأولى ، لكن انصياع الأنظمة العربية لشروط العدو الإمبريالي الصهيوني أدى إلى تراجع المجتمعات العربية وتفككها إلى جانب ضعف الحركات التحررية العربية بشكل عام ، الأمر الذي عزز مراكمة عوامل القوة والصلف والعدوانية في دولة العدو الصهيوني ، ما يعني أن استمرار تبعية وتخلف واستبداد النظام العربي الرسمي وخضوعه لشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني ، يشكل السبب الرئيسي الأول في هذه المعادلة التي استمرت منذ أكثر من أربعين عاماً في ظل الانفتاح الساداتي واتفاق كامب ديفيد، ثم في ظل تضخم بشاعة التبعية والاستبداد والخضوع لدى نظام حسني مبارك الذي اسقطته الانتفاضة الشعبية في مصر مؤذنة بافتتاح مشهد عربي جديد ، ديمقراطي وتحرري ليس في تونس ومصر وحسب بل في كل أرجاء الوطن العربي ، بما سيوفر الامكانيات القادرة على مجابهة العدو الصهيوني واستعادة الروح القومية الثورية في الصراع مع هذا العدو ، انطلاقاً من اقتناع كل أطراف الحركة التحررية العربية والفلسطينية بأن شعوبنا العربية عموماً، وشعبنا الفلسطيني خصوصاً ، لن يحقق الانتصار ويحسم الصراع مع العدو الصهيوني إلا عبر حركة تحررية فلسطينية ثورية ملتزمة عضوياً في قلب الحركة التحررية الثورية الديمقراطية العربية ، دون أن يعني ذلك تأجيلاً أو تقاعساً عن استمرار النضال التحرري الديمقراطي الفلسطيني في كل الظروف، واستمرار العمل لانضاج الأوضاع الثورية العربية، خاصة في مناخ الانتفاضات العربية التي اسقطت بعض نظم الاستبداد التابعة والحليفة للإمبريالية ودولة اسرائيل والبقية على الجدول من خلال امتداد وانتشار الانتفاضة في كل البلدان العربية، مؤذنة بمرحلة أو مشهد عربي تحرري ديمقراطي جديد تتحقق فيه

الديمقراطية والتعددية وسلطة القانون والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات والتطور الاجتماعي والسياسي بعيداً عن كل مظاهر وأشكال الخضوع والتبعية ، بما سيؤدي حتماً إلى بداية النهاية والانتصار على دولة العدو الصهيوني وازالتها واقامة دولة فلسطين الديمقراطية في اطار المجتمع العربي الديمقراطي الموحد .

إن مشاعر الحرية والعودة التي أضاعها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين، يمثل ما أضاعها شهداء شعوبنا العربية ، خاصة في الانتفاضة الراهنة لن تنطفئ ولن تتوقف مهما تزايدت عدوانية الدولة الصهيونية وحليفها الإمبريالي ، ومهما تزايدت المخططات والمحاولات الامبريالية الصهيونية التي تتوهم انها القضاء الفلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين وشطب هويتنا الوطنية أو وقف نضال شعبنا الوطني التحرري ،وهي لن تنطفئ بالتأكيد بسبب مسألة صغرى ، مرتبطة بتغيير اسم وكالة الغوث أو حلها نهائياً وإسدال الستار عليها ، وفي كل الأحوال والظروف لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية وتقرير المصير والعودة ... لفلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد... وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوته، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام .

**أخيراً نسأل ؟ هل نكتفي بعد مرور أربعة وستون عاماً على نكبة فلسطين واغتصاب الوطن وفقدان السيادة، بالمهرجانات الشكلية، أم أنه لا بد من الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية والقومية وما تحتاجه من استنهاض حركات التحرر الوطني والديمقراطي في فلسطين والوطن العربي، لتفعيل نضالها للخروج من هذا الواقع المهزوم، ولتوفير المقومات المادية للمؤسسات والأطر العملية -وهو أمر ممكن- التي تنبري للدفاع عن حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني استناداً إلى الحق**



التاريخي والسيادة القانونية من جهة والحقوق المشروعة التي نصت عليها مقررات الأمم المتحدة من جهة أخرى، تمهيدا للتوصل إلى حلول عملية تعزز هذه القواعد والأسس بالرغم من كل عوامل التراجع الدولي والعربي الرسمي في هذه المرحلة.

### وفي هذا السياق، نقدم فيما يلي عدداً من الأفكار المقترحة:

**أولاً:** تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف، التشريعية والتنفيذية، عبر المشاركة الديمقراطية الحقيقية الجادة لكافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية، وفي مقدمتها القوى الراضية لاعتراف م.ت.ف بإسرائيل، لكي تستعيد المنظمة دورها الوطني المرتبط بالرؤية القومية، كرمز وهوية لشعبنا، وذلك على قاعدة ان تظل م.ت.ف المرجعية الوطنية والممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، المعبر عن قضايا الوطنيات عموماً وقضايا اللاجئين بوجه خاص، بغض النظر عن وجودهم القانوني أو الجغرافي في هذا البلد العربي أو الأجنبي، وبغض النظر عن أية أوضاع قانونية أو سياسية تشكلت بعد النكبة الأولى عام ١٩٤٨، ذلك لان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية أفراد يعبر كل منهم عن رؤيته أو موقفه الخاص بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى قضية يعبر عنها اللاجئين أنفسهم ككتلة مجتمعية وسياسية، عبر تجمعاتهم ومؤتمراتهم الشعبية ولجانهم الوطنية المنتخبة بصورة ديمقراطية تضمن مشاركة اللاجئين في الوطن والشئات في كل ما يتعلق بقضيتهم وبما يؤكد بشكل دائم وفعال على دورهم، كعنصر واطار سياسي وأساسى ملموس، وليس بأية صفة رمزية أخرى، وذلك تثبيتاً لقاعدة يدركها العدو الإسرائيلي والقوى الإمبريالية المساندة له، الولايات المتحدة وأوروبا قبل غيرهم، وتتلخص هذه القاعدة في انه ليس هناك أية إمكانية لحل عادل ومتوازن لقضية اللاجئين بدون حسم الصراع مع العدو الإسرائيلي، بما يؤدي إلى

## قيام الدولة العربية الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين على أنقاض دولة العدو الصهيوني.

**ثانياً :** الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في الشتات، في ضوء موقعهم وارتباطهم بالواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يقيمون فيه، بكل متغيراته وخصوصياته المتباينة وفق أنماط التطور الاجتماعي والخرطة الطبقيّة في البلدان العربية بصورة خاصة، ومعرفة مدى تأثير وانعكاسات هذا الواقع على دور اللاجئين وفعاليتهم السياسية ارتباطاً بالقضايا القومية عموماً، وبالهوية الوطنية الفلسطينية وحق العودة بشكل خاص، دون القفز عن أهمية مشاركتهم في النشاط السياسي والمطلبي الديمقراطي في مجتمعات الشتات العربية عبر الأحزاب والتجمعات السياسية فيها، تأكيداً لخصوصيتهم السياسية من ناحية والنضال الديمقراطي من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ناحية ثانية، وبما يوفر إمكانية التحاقهم في التنظيمات والأطر النقابية والتجمعات الديمقراطية للإسهام بدورهم في مواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية وتفريعاتها الإقليمية والعربية الرسمية الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين عبر توطئتهم في الشتات تحت غطاء إعادة تأهيلهم ورفع مستوى معيشتهم وتعويضهم ... الخ، خاصة وأن المدخل الاقتصادي كان وما يزال بمثابة الذريعة أو الشكل الرئيسي لهذه المخططات منذ أن بدأ الإعلان عنها بعد النكبة إلى اليوم، وفي هذا السياق يشير د.محمد خالد الأزعر إلى " ان المدخل الاقتصادي للتعاون الإقليمي، وغيره من المداخل، لاستئصال قضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن يوماً صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كان منذ ولادة القضية، إنتاجاً إسرائيلياً غربياً مشتركاً وفي هذه الزاوية يتبوء الدور الأمريكي مكانة

متميزة<sup>١</sup>، ومن هذه المشروعات: "خطة" جورج ماك جي" لحل مشكلة اللاجئين المقدمة إلى وزير الخارجية الأمريكي في إبريل ١٩٩٩، ومشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية إلى الدول العربية و"إسرائيل" في لوزان في أغسطس ١٩٤٩، ومشروع بعثة "جوردن كلاب" في ديسمبر ١٩٤٩، ومشروع "جونستون" بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ وبيان "دلاس" في أغسطس ١٩٥٥، ومشروع "أيزنهاور" في يناير ١٩٥٧ وأغسطس ١٩٥٨، ومشروع "جوزيف جونسون" في أغسطس ١٩٦١<sup>٢</sup>. إن الإيجاز حول أمثلة من هذه المشاريع، قد يكون مفيداً في استخلاص بعض الدلالات، فقد "جاء في خطة" جورج ماك جي": "المطلوب هو دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط، على أساس العمل وليس الغوث، ولذلك يجب أن تقبل "إسرائيل" ٢٠٠ ألف لاجئ كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط، وبالمقابل تقبل الدول العربية ٥٠٠ ألف لاجئ (باعتبار أن التقدير الأمريكي لعدد اللاجئين آنذاك عام ١٩٤٩ كان ٧٠٠ ألف) مقابل رفع القدرة الانتاجية للأرض، وتنمية صناعات جديدة، وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة، وقد قدرت التكلفة الاجمالية لهذا المشروع بنحو ٢٥٠ مليون دولار، تساهم الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠% منها"<sup>٣</sup>. وبالنسبة لمشروع بعثة "كلاب" فقد رفعت تقريرين إلى لجنة التوفيق الدولية (بتاريخ ٦/نوفمبر/١٩٤٩ و ٢٨/ديسمبر/١٩٤٩)، ركز كلاهما على الأبعاد الاقتصادية الاقليمية التي يمكن حل قضية اللاجئين في اطارها، وضرورة تأمين عمل اللاجئين بدل

<sup>١</sup> د.محمد خالد الأزعر -الترتيبات الاقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين-معهد البحوث والدراسات العربية-

الفاخرة-١٩٩٨-ص٤٢٨.

<sup>٢</sup> المصدر السابق-ص٤٣١.

<sup>٣</sup> المصدر السابق-ص٤٣٢.

اغاثتهم. أما مشروع "جونستون" فقد استهدف معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كسبيل لمعالجة القضية الفلسطينية برمتها، عن طريق تعاون الدول العربية و"إسرائيل" في استثمار مياه نهر الأردن استثماراً مشتركاً... عبر التعاون بين الدول ذات العلاقة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين للاجئين الفلسطينيين<sup>١</sup>. والمعروف أن كافة هذه المشاريع طواها النسيان في حينه ولم يكتب لها النجاح طوال المرحلة التاريخية الماضية حتى توقيع وثيقة "اعلان المبادئ" في أوسلو أيلول/ ١٩٩٣، حيث برز الحديث مجدداً عن مشاريع "حل" مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن آليات "أوسلو" وغيرها بالرغم من رفض الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية لهذه المشاريع، وتمسكه المطلق بثوابته الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة والسيادة الكاملة على أرض وطنه، باعتبارهما (اللاجئين والأرض) جوهر الصراع العربي-الصهيوني والقضية الفلسطينية. ومن بين هذه المشاريع المقترحة ما نشرته الباحثة الأمريكية "دونا آرزت Donna Arzt" في كتابها الصادر عن "مجلس العلاقات الخارجية-بنيو يورك" عام ١٩٩٧ بعنوان "من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي-الإسرائيلي"، ويهدف هذا الكتاب كما يقول د.سليم تماري "تقديم خطة شاملة وقابلة للتطبيق لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - وهذا ما تعتبره المؤلفة المسألة الجوهرية والعنصر الأكثر استنارة في الصراع العربي-الإسرائيلي، وهي خطة تستند إلى صفقة شاملة تتنازل فيها الأطراف كافة. وترتكز الصفقة المقترحة على مبدأ إعادة توطين اللاجئين (بمناطق حكم السلطة الفلسطينية)، واستيعابهم (في الدول المضيفة حالياً)، وتوطينهم (بدول أخرى كالعراق واسكندنافيا)"<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> المصدر السابق - ص ٤٣٣.

<sup>٢</sup> سليم تماري - عرض كتاب دونا آرزت - مجلة الدراسات الفلسطينية - عدد ٣٩ - ص ٢١٧.

وذلك وفق البرنامج الذي اقترحته المؤلفة، لحل لا يضمن حقوق اللاجئين، لكنه معروض لحل مشكلة وضعهم كلاجئين في إطار الفرص السياسية الحالية في الشرق الأوسط . لذا تقترح المؤلفة ما يلي<sup>١</sup> :-

١- منح الفلسطينيين جنسية مزدوجة، من قبل السلطة الفلسطينية والدول المضيفة.

٢- استيعاب "إسرائيل" لـ ٧٥.٠٠٠ لاجئ، وكذلك لبنان، وتطرح على عدة دول كوتا استيعاب بحسب قدرتها ومدى جاذبيتها للاجئين، وفي كل الأحوال، يصبح اللاجئون مواطنين دائمين كاملين (أي ليسوا مقيمين) في الدول المعنية .

٣- يتلقى اللاجئون الذين تمت إعادة توطينهم مساعدات ومخصصات مالية لإعادة تأهيلهم ومساعدتهم على "تطبيع" حياتهم.

٤- تأسيس صندوق تعويض "في حدود عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية بمشاركة سعودية وكويتية كثيفة لتغطية نفقات المطالبات النهائية بالملكيات المفقودة" .

باختصار، وكما يرى بحق د.سليم تماري، فإن المؤلفة -عبر اقتراحاتها- تتبنى جدولا صهيونيا من حيث الجوهر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المرتكز أساسا على إعادة التوطين والتعويض من جهة، ومساعدة "إسرائيل" في الهروب من مواجهة مسؤولياتها التاريخية تجاه مشكلة اللاجئين<sup>٢</sup>.

إن كل ما استعرضناه من مشاريع -وغيرها الكثير- الهادفة إلى شطب القضية الوطنية وإلغاء حق العودة تحت ستار التوطين، لم تكن سوى

<sup>١</sup> المصدر السابق - ص ٢١٨.

<sup>٢</sup> المصدر السابق - ص ٢٢٠.

محاولات استهدفت وما زالت تكريس الوجود الصهيوني حماية للمصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا، وهي محاولات لم تصمد أمام الرفض الشعبي الفلسطيني والعربي المقاوم لكل هذه المشاريع طوال الـ(٦٢) عاماً الماضية، ولكن حالة الهبوط السياسي الراهن التي أصابت النظام الفلسطيني والعربي الرسمي، وتعمق تبعيته وارتهانه للشروط الأمريكية /الإسرائيلية في نظام العولمة الراهن، سيدفع نحو المزيد من الهبوط والتراجع السياسي، وهو أمر يستوجب المبادرة إلى تشكيل إطار سياسي للاجئين الفلسطينيين، من الأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية، كإطار رئيسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

**ثالثاً:** أدعو كافة القوى الوطنية الفلسطينية والعربية والصديقة من مختلف دول العالم الى الحوار الجدي الهادف الى تأسيس "الجمعية العربية -الدولية" للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق أهدافهم في العودة بكل وسائل النضال السياسي وال جماهيري والمسلح حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق نقترح البدء بالخطوة الأولى عبر إعادة الروح لإحياء وتفعيل "مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين" الذي أقرته الجامعة العربية في ١٩٦٤/٣/٣١ بقرارها رقم ١٩٤٦ ، وذلك كبادرة نحو إعطاء هذا المؤتمر بعدا عالميا، وفي هذا الجانب، فإنني أتوجه إلى كافة الفصائل والأحزاب والقوى الفلسطينية الراضة للاتفاق الكارثي في اوسلو ولما يسمى " مؤتمر جينيف "، وأطالبها بضرورة مراجعة دورها - بصورة نقدية ذاتية صارمة- الذي كان وما زال قاصراً على الشعارات العامة أو تشكيل اللجان النخبوية غير الفعالة والبعيدة عن معايشة اللاجئين الفلسطينيين بكل آماله وآلامه ومعاناته، بحيث تكون هذه المراجعة مدخلاً جدياً في تحديد أوجه النشاط العملي الفعال حول حق اللاجئين في العودة،

والسبل والآليات السياسية والكفاحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطلوبة لهذه القضية التي تشكل جوهر الصراع مع العدو الإسرائيلي، وهذا يتطلب انخراط هذه الفصائل والأحزاب في كافة الجهود الرامية لتحقيق هدف العودة، لأن في مثل هذا الانخراط، سيتمكن الجميع -عبر العمل والنشاط الجمعي في هذه القضية- من الإسهام في توفير مقومات التصدي للمشروع الصهيوني الإمبريالي وأدواته في المنطقة، سواء على صعيد الرأي العام الشعبي الفلسطيني والعربي أو على صعيد القوى السياسية والمؤسسات المدنية الصديقة في أوروبا وبلدان العالم، كخطوات تعزز دور القوى والفصائل الفلسطينية في أوساط جماهير شعبنا عموماً وجماهير اللاجئين في الوطن والشتات خصوصاً، ضد أي شكل من أشكال الهبوط أو التفريط أو الاعتراف والتطبيع أو التوطين، التي يحاول التحالف الصهيوني/ الأمريكي، عبر نفوذه المتزايد في بلداننا العربية، فرض تلك الأشكال في هذه اللحظة العربية الرسمية المهزومة في تاريخنا المعاصر.

**رابعاً:** العمل على إحالة موضوع اللاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الداخلي الذي ينص على "حق العودة السياسية للاجئين إلى أوطانهم حتى ولو بالقوة" وذلك لا يعني مطلقاً إلغاء الدور الخدماتي والإنساني للوكالة وإفshal كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها إلى وكالة إقليمية تمولها الدول العربية كمدخل - كما يقول د. نافع الحسن - لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين وتحويلها إلى قضية عربية إقليمية.

**خامساً:** أن تقوم القوى السياسية الفلسطينية بدراسة فكرة إصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن، وفي هذا السياق ندعو إلى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية

وأثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة، ومفهوم حق العودة من جهة ثانية .

**سادساً:** الدعوة إلى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة - في إطار م.ت.ف والفصائل الفلسطينية - للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل - عبر اللجان المشار إليها - القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الـ(٦٤) عاماً الماضية والتي تصل إلى ما يقرب من ( ١٥٠ مليار دولار) اجمالي الانتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف، على أن تستند عملية احتساب الانتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية التي نذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلي :-

١- الأملاك الخاصة باللاجئين العرب التي استولت عليها "إسرائيل" عام ١٩٤٨ والتي تتألف من العناصر الرئيسية التالية<sup>١</sup> :-

أ- عدد كبير من المدن والقرى بكاملها وبكل ما فيها، فقد استولت "إسرائيل" على مدن عربية خالصة هي يافا وعكا وحيفا والناصرية واللد والرملة وبئر السبع وبيسان والمجدل واسدود وبيت جبرين وشفاعمرو وطبريا وصفد والقدس الغربية، بالإضافة إلى أكثر من ثمانمائة قرية، بمساحة إجمالية تصل إلى ١٧.٢ مليون دونم<sup>٢</sup> تمثل

<sup>١</sup> هنري كتن-فلسطين في ضوء الحق والعدل-مصدر سبق ذكره-ص٨٢/٨٣.

<sup>٢</sup> سلمان أبو ستة-خارطة فلسطين-وزارة الإعلام-الكويت-الطبعة الثانية-ايار ٢٠٠٠.



مجموع أراضي الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨، علاوة على (٧٣٥) ألف دونم قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بمصادرتها خلال الفترة من عام ١٩٤٩-٢٠٠٠، وقد قامت "إسرائيل" بالاستيلاء على جميع محتويات هذه المدن والقرى من الأثاث واللوازم المنزلية والمعدات الصناعية والزراعية والبضائع وكافة الممتلكات المنقولة. وفي هذا السياق فقد بقيت حتى اللحظة "سجلات الحارس" على أموال الغائبين سرية، وكذلك الأمر بالنسبة لجلسات الكنيست التي انعقدت لمناقشة ممتلكات اللاجئين، فقد كانت جلسات سرية ومغلقة، وقد حاولت الأمم المتحدة مراراً عبر لجانها الحصول على البيانات الكافية عن أملاك العرب، ولكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل لأن "إسرائيل" رفضت الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في هذا الجانب .

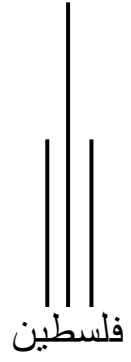
ب- استولت "إسرائيل" على الأراضي الواقعة خارج نطاق المدن وتشمل الأراضي الزراعية ومساحتها (٦٧٠٥٥٦٨ دونما) والأراضي المزروعة بالأشجار الحمضية ومساحتها (١٣٥٣٦٨ دونما) والأراضي المزروعة زيتونا وموزا وغير ذلك من الأشجار ومساحتها (١٠٥٤٠٦٥ دونما) ومساحات كبيرة من المراعي ، حسب إحصائية ملكية الأراضي التي أعدتها حكومة فلسطين الانتدابية قبل عام ١٩٤٨.

ج- أموال تجارية وصناعية تشمل حقوقا وموجودات وسلعا ومعدات لعشرات الآلاف من الأفراد وشركات الأموال وشركات الأشخاص والمنشآت الصناعية والتجارية والمعامل والمطاحن والمشاغل .

- د- منقولات وأموال وأمتعة شخصية : ويمثل هذا البند الممتلكات المنقولة والأموال الشخصية لمليون شخص تقريبا بما في ذلك نهب نقودهم ومصوغاتهم وغير ذلك من الأثاث والسجاد والتحف .
- ٢- إجمالي القيمة التجارية لممتلكات العرب التي قام بتقديرها "ستيفن بن روز -رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٥٤" في حدود ثلاثة مليارات جينه استرليني .
- ٣- المنتجات الزراعية العائدة إلى العرب الفلسطينيين، كعنصر أساسي، والتي بلغت قيمتها عام ١٩٤٤ (٣٠ مليون دولار) ، إلى جانب احتساب عنصر المنتجات الصناعية والخدمات والتجارة والقطاعات المالية والإنتاجية الأخرى (ويمكن الاستناد في هذا الجانب إلى كتاب "الدخل القومي في فلسطين The National Income Of Palestine" الصادر عن حكومة فلسطين عام ١٩٤٤ ، كما يمكن الاستناد إلى تقديرات "مكتب اللاجئين في الأمم المتحدة" للعقارات العربية في فلسطين ، وإلى جانب ذلك مطالبة الأمم المتحدة مجددا بمخاطبة "الحكومة الإسرائيلية" للكشف عن حقائق جلسات الكنيست السرية الخاصة بحصر ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).
- إن مطالبتنا بتشكيل اللجان المتخصصة لعملية الجرد الإحصائي لأملاك شعبنا ، واحتساب إنتاجيته الإجمالية المتراكمة طوال المرحلة التاريخية الماضية تستهدف مواجهة هيئة الأمم المتحدة عموما والولايات المتحدة وبريطانيا و"إسرائيل" والدول الأوروبية خصوصا بالأرقام والإحصاءات الموضوعية وحقائقها الصارخة للمطالبة بالاستحقاقات المادية العائدة لشعبنا نتيجة الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن فقدانه لكل قدراته الإنتاجية نتيجة استيلاء العدو الإسرائيلي ونهبه

للممتلكات الشعب الفلسطيني الذي يعتبر "أكبر سرقة جماعية حدثت في تاريخ فلسطين" كما يقول بحق المحامي الفلسطيني المقدسي هنري كتن.





وحق العودة



معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني  
واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات  
كما في ٢٠١٢/١/١





١- يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في ٢٠١٢/١/١ بحوالي (١١٢٩٧١٥٠) نسمة يتوزعون كما يلي:-

٤٢٣٠٠٠٠ نسمة في الضفة والقطاع بنسبة ٣٧.٤% .

١٤٠١٠٢٠ نسمة داخل الخط الأخضر -الأراضي المحتلة ١٩٤٨ بنسبة ١٢.٤%

(وبنسبة ٢٠% من إجمالي سكان دولة العدو الإسرائيلي).

٥٦٦٦١٣٠ نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة ٥٠.٢% .

## الإجمالي ١١٢٩٧١٥٠

٢- بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في ٢٠١٢/١/١ ، (٥٦٦٦١٣٠ نسمة) بنسبة ٥٠.٢% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة ٤٨ ، (٥٦٣١٠٢٠ نسمة) بنسبة ٤٩.٨% من مجموع الشعب الفلسطيني.

٣- يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في ٢٠١٢ /١/١ ، نحو (٤٩٩٧٨٨٥) نسمة، أي بنسبة ٤٩.٨% من إجمالي الشعب الفلسطيني.

٤ - الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطيني الشتات يبلغ تعدادهم (٢٥٣٥٢٩٠) نسمة أي بنسبة ٢٢.٥% من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي :

الفلسطينيون في الشتات غير المسجلين في الأونروا (بالمليون)	
الدولة	العدد
الأردن	١٣٢٤٢٩٠
باقي الدول العربية	٥٧١٠٠٠
الدول الأجنبية	٦٤٠٠٠٠
الإجمالي	٢٥٣٥٢٩٠

٥- تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى ٤٣.٥% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل ٢١.٨% في قطاع غزة، و ١٥.٥% في الضفة الغربية، ٨.٥% في لبنان، و ١٠.٦% في سوريا.

٦- عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ في ٢٠١٢/١/١ (٣١٣٠٨٣٥ لاجئ) بنسبة تصل إلى ٦٢.٦% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) البالغ عددهم في ٢٠١٢/١/١ (٤٩٩٧٨٨٥ لاجئ) ، أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم ٣٧.٤% من مجموع اللاجئين المسجلين .

٧- يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة -حسب سجلات الأونروا في ٢٠١٢/١٢/٣١ - (٥٩) مخيم "مُعترف بهم في كل من :

- الأردن (١٠) مخيمات - سوريا ( ٩ مخيمات رسمية + ٣ غير رسمية )  
 - لبنان (١٠) مخيمات - الضفة الغربية (١٩) مخيماً - قطاع غزة (٨) مخيمات .

٨- يقدر عدد اللاجئين (في ٢٠١٢/١/١) في قطاع غزة نحو (١٠٩١٨٨٠ لاجئ)، أي بنسبة ٦٧.٤% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية نحو (٧٧٥١٧٠ لاجئ) أي بنسبة ٢٩.٧% من



مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ ٤٤.١% . (انظر الجدول رقم ١) .

٩- نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ ٣١.٤% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية ٧.٥% من مجموع سكان الضفة .

كما وأظهرت المعطيات الإحصائية أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ حوالي ١١.٢ مليون نسمة، منهم ٤.٢ مليون نسمة في الأرض الفلسطينية، ١.٣٧ مليون نسمة في أراضي عام ١٩٤٨، في نهاية العام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٥.٦ مليون نسمة، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم نحو ٧.٢ مليون وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً<sup>١</sup>.

١٠- بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد ٦٤ عاماً على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٦٥% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي (٧٣٤٣١٤٧ نسمة) ، منهم (٥٦٣١٠٢٠) نسمة يعيشون اليوم

<sup>١</sup> المصدر : الانترنت - موقع وفا الاخباري - مقالة بعنوان ( الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثماني مرات بعد ٦٤ عامً على النكبة) .

في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة ١٩٤٨ ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم ٤٠% من مجموع الإسرائيليين كما في عام ٢٠١٠، والباقي ونسبتهم (٦٠%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاعتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

١١- بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني<sup>١</sup> ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2015 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48.7% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 6.8 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

١٢- الكثافة السكانية: بلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام ٢٠١١ حوالي 703 أفراد/كم<sup>٢</sup> بواقع ٤٦٢ فرد/كم<sup>٢</sup> في الضفة الغربية

<sup>١</sup> الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني - نشرة الملخص التنفيذي - الفلسطينيون في نهاية عام ، ٢٠١١ - ديسمبر ٢٠١١ - ص١٣.

و ٤,٤٢٩ فرد/كم<sup>٢</sup> في قطاع غزة، أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في نهاية العام ٢٠١١ حوالي 362 فرد/كم<sup>٢</sup> من العرب واليهود.

١٣- **المستعمرات الصهيونية**<sup>١</sup>: الغالبية العظمى من المستعمرين/ المستوطنين، يقيمون في القدس بغرض تهويدها ، تشير البيانات إلى أن عدد المواقع الاحتلالية في نهاية العام ٢٠١١ في الضفة الغربية قد بلغ ٤٧٤ موقعا، أما عدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ 518,974 مستعمرا نهاية العام ٢٠١٠. ويتضح من البيانات أن ٥٠.٦% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٢٦٢,٤٩٣ مستعمراً منهم ١٩٦,١٧٨ مستعمراً في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢٠ مستعمرا مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٨ مستعمرا مقابل كل ١٠٠ فلسطيني.

١٤- **جدار الضم والتوسع**<sup>٢</sup>: من المتوقع أن يصل طول الجدار بناء على بيانات وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان نحو ٧٥٧ كم، ٩٢% منها تمر داخل أراضي الضفة الغربية، وتشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (باستثناء J1) بلغت حوالي ٧٣٣ كم<sup>٢</sup> في العام ٢٠١٠ أي حوالي ١٣.٠% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي ٣٤٨ كم<sup>٢</sup> أراضٍ زراعية و ١١٠ كم<sup>٢</sup> مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و ٢٥٠ كم<sup>٢</sup> غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى ٢٥ كم<sup>٢</sup> أراضٍ مبنية فلسطينية.

<sup>١</sup> المصدر : الانترنت - موقع وفا الاخباري - مقالة بعنوان ( الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثماني مرات بعد ٦٤ عامً على النكبة).  
<sup>٢</sup> المصدر السابق.

ويعزل الجدار نهائياً حوالي ٥٣ تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع ٢٧ تجمعاً يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار ١٦٥ تجمعاً سكانياً يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

وفي نفس السياق، تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته ٢٩% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر إسرائيل على أكثر من ٩٠% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقوم فيه نحو ٦٥ ألف فلسطيني في حين يبلغ عدد المستعمرين في ذات المنطقة ٩,٥٠٠ مستعمر.

١٥- الشهداء: بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى ٧,٤٦٠ شهيداً، خلال الفترة 29/09/2000 وحتى ٢٠١١/١٢/٣١، ويشار إلى أن عدد الشهداء نهاية العام ٢٠٠٩ قد بلغ ٧,٢٣٥ شهيداً، منهم ٢,١٨٣ شهيداً في الضفة الغربية بواقع ٢,٠٥٩ شهيداً من الذكور و١٢٤ شهيداً من الإناث، وفي قطاع غزة ٥,٠١٥ شهيداً بواقع ٤,٦٠١ شهيداً من الذكور و٤١٤ شهيداً من الإناث. والباقي من أراضي عام ١٩٤٨ وخارج الأراضي الفلسطينية. ويشار إلى أن العام ٢٠٠٩ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ١,٢١٩ شهيداً تلاه العام ٢٠٠٢ بواقع ١,١٩٢ شهيداً، فيما استشهد ١٠٧ شهداء خلال العام ٢٠١٠، بينهم ٩ متضامنين أترك قتلهم جيش الاحتلال خلال اعتدائه على قوافل أسطول الحرية للتضامن مع أبناء شعبنا المحاصرين في قطاع غزة.

١٦- الأسرى: بيّن تقرير إحصائي أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام ١٩٦٧ ولغاية ٢٠١١/١٢/٣١ قرابة ٨٠٠ ألف أسيراً وأسيرة، بينهم قرابة ١٢ ألف أسيرة

وعشرات الآلاف من الأطفال، بحيث لم تعد هناك عائلة فلسطينية إلا وتعرض أحد أو جميع أفرادها للاعتقال، وهناك من تكرر اعتقالهم مرات عديدة. وتظهر البيانات بأن ما يقارب من ٤,٦١٠ أسرى لا زالوا قابعيين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم عشرات الأسرى العرب من جنسيات مختلفة، كما يوجد ٥ أسيرات، و٢٠٣ أطفال ويشكلون ما نسبته 4.4% من إجمالي عدد الأسرى، ومن بينهم ٥٠ أسيراً مضى على اعتقالهم عشرين عاماً، وهناك ٢٣ أسيراً مضى على اعتقالهم ربع قرن وما يزيد. كما ويتضح من البيانات بأنه ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر أيلول ٢٠٠٠، سُجِلت أكثر من ٧٠ ألف حالة اعتقال، بينهم قرابة ٨ آلاف طفل، و ٨٥٠ أنثى (منهن أربع نساء حوامل وضعن مواليدهن داخل السجن). ومن بين المعتقلين عشرات النواب والوزراء السابقين، كما صدر أكثر من عشرين ألف قرار اعتقال إداري ما بين اعتقال جديد وتجديد الاعتقال .





## الجداول





جدول رقم (١) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات  
في ١/١/٢٠١٢ \*

عدد الفلسطينيين	الدولة
2610000	الضفة الغربية **
1620000	قطاع غزة **
1401020	الأراضي المحتلة ١٩٤٨ (إسرائيل) ***
٣٥٠٠٠٠٠	الأردن
426190	لبنان
528940	سوريا
571000	باقي الدول العربية ***
640000	أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى ***
11297150	الإجمالي

\* المصدر: موقع الأونروا [www.un.org](http://www.un.org) - عدد سكان مخيمات اللاجئين كما في ٣١/ديسمبر/٢٠١٠. وقد قمنا بإضافة ٣% نسبة الزيادة السكانية السنوية .

\*\* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - النشرة الإحصائية - رام الله - ١٠/٥/٢٠١٢ .

\*\*\* المصدر: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١١ - الجهاز المركزي للإحصاء - رام الله - ديسمبر ٢٠١١ - ص ٢٨١ .

\*\*\*\* المصدر: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١١ - الجهاز المركزي للإحصاء - ديسمبر ٢٠١١ - رام الله ، وحسب جدول عدد السكان (ص ٢٨١) فإن عدد الفلسطينيين المقدر في الدول العربية نهاية ٢٠١٠ هو ٤٨٧٦٤٨٩ نسمة، وقد قمنا بإضافة ٣% نسبة زيادة سنوية ليصبح الإجمالي في ١/١/٢٠١٢ ٥٠٢٦١٣٠ نسمة .

جدول رقم (٢) : اللاجئين الفلسطينيين المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في ٢٠١٢/١/١ \*

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	365650	1810060	2175710
لبنان	197860	228330	426190
سوريا	174270	354665	528935
الضفة الغربية	195450	579720	775170
قطاع غزة	509335	582545	1091880
<b>المجموع</b>	<b>1442565</b>	<b>3555320</b>	<b>4997885</b>

\* المصدر: موقع الأنروا [www.un.org](http://www.un.org) - اللاجئين الفلسطينيين في ٢٠١٠/١٢/٣١ ، وقد قمنا بإضافة ٣% نسبة الزيادة السكانية السنوية .

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ 'حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين' ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا.

جدول رقم (٣) : اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية كما في ٢٠١٢/١/١

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	1950	١٦,٣٧٥	٢٢٣٤٣٧
	بلاطة	1950	24,310	
	الفارعة	1949	7,830	

	6,950	1950	مخيم (1)	
	9,270	1952	نور شمس	
	20,200	1950	طولكرم	طولكرم
	16,480	1953	جنين	جنين
186304	11,330	1966	شعفاط	القدس
	10,815	1948	الأمعري	
	2,472	1949	دير عمار	
	11,330	1949	الجلزون	
	11,330	1949	قلنديا	
143847	13,390	1949	الدهيشة	الخليل
	4,841	1948	عايدة	
	1,030	1949	بيت جبرين	
	8,240	1950	الفوار	
	10,712	1949	العروب	
11299	6,592	1948	عقبة جبر	أريحا
	1,953	1948	عين السلطان	
14833	-	—	—	لاجئون من غزة
579720	195450	الإجمالي		
775,170		إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية		

جدول رقم (٤) : اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة كما في ٢٠١٢/١/١

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإثشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم*	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	٢١,١١٥	46,503
	المغازي	1949	٢٤,٧٢٠	
خانيونس	خانيونس	1948	٧٠,٠٤٠	122,842
النصيرات	النصيرات	1948	٦٣,٨٦٠	35,916
	البريج	1952	٣١,٩٣٠	
رفح	رفح	1949	١٠١,٩٧٠	76,286
غزة	الشاطئ	1951	٨٤,٤٦٠	211,964
جباليا	جباليا	1954	١١١,٢٤٠	89,034
الإجمالي			٥٠٩,٣٣٥	582,545
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة			1091880	

\*المصدر: موقع أونورا [www.un.org](http://www.un.org) - عدد سكان مخيمات اللاجئين كما في

٣١/ديسمبر/٢٠١٠.

قام الباحث بإضافة ٣% نسبة الزيادة السكانية السنوية .

جدول رقم (٥) : اللاجئين الفلسطينيين في الأردن كما في ٢٠١٢/١/١

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإثشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	29,870	407,059
	البقعة	1968	107,120	
جنوب عمان	الوحدات(عمان الجديد)	1955	52,530	509,956
	الطالبية	1968	7,210	

514,573	20,600	1949	مخيم الزرقاء	منطقة الزرقاء
	54,590	1968	مخيم حطين(ماركا)	
253,472	25,750	1951	مخيم اربد	منطقة إربد
	22,660	1968	مخيم الحصن	
	20,600	1968	مخيم سوف	
* 125000	24,720	1967	مخيم غزة(جرش)	جرش
-	-	-	-	لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات
1,810,060	365,650	الإجمالي		
2,175,710		إجمالي عدد اللاجئين في الأردن		

\* يتمتع كافة اللاجئين في الأردن بالمواطنة الأردنية الكاملة باستثناء اللاجئين والنازحين من أبناء قطاع غزة وعددهم حوالي (١٢٥) ألف يقيمون في مدن وقرى الأردن ، والباقي منهم ٢٤٧٢٠ لاجي يقيمون في مخيم جرش/غزة .

جدول رقم (٦) : اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كما في ٢٠١٢/١/١

عدد اللاجئين خارج المخيم	عدد اللاجئين داخل المخيم	سنة الإنشاء	اسم المخيم	المنطقة
52780	618	1952	مار الياس	بيروت
46484	16,480	1948	برج البراجنة	الجبيل
	مدمر	1949	دكوانة	
	4,120	1956	ضبية	
	8,755	1949	شاتيلا	

45610	48,922	1948	عين الحلوة	صيدا
	مدمر		نباتية	
	٤,٦٣٥	1948	المية مية	
53571	9,785	1949	البص	صور
	28,325	1948	الرشيديّة	
	20,085	1955	برج الشمالي	
11624	30,900	1949	نهر البارد	طرابلس
	16,995	1956	البدواي	
٨٩٧٥	8,240	1949	ويقل	البقاع
9286			لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات	
<b>228330</b>	<b>197860</b>	<b>المجموع</b>		
<b>426190</b>		<b>إجمالي عدد اللاجئين في لبنان</b>		

جدول رقم (٧) : اللاجئين الفلسطينيين في سوريا كما في ٢٠١٢/١/١

عدد اللاجئين خارج المخيم	عدد اللاجئين داخل المخيم	سنة الإنشاء	اسم المخيم	المنطقة
303883	19,570	1948	خان الشيخ	دمشق
	9,780	1950	خان دنون	
	21,630	1968	سبيينة	
	22,660	1948	قبر الست	

	19,054	1968	الجرمانا	
15540	19,570	1950	النيرب	حلب
	5,665	1962	عين التل	
18367	٢٢,٦٦٠	1949	حمص	حمص
	٨,٢٤٠	1950	حماه	حماه
	10,300	1955	خان اللاذقية	اللاذقية
16875	١٠,٨١٥	1950	درعا	درعا
	4,326	1967	درعا (الطوارئ)	
<b>354665</b>	<b>174,270</b>	<b>المجموع</b>		
<b>528935</b>		<b>إجمالي عدد اللاجئين في سوريا</b>		

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي ١٣٥ ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين.

جدول رقم (٨) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ كما في

\* ٢٠١٢/١/١

النسبة	عدد السكان	المحافظة / المنطقة
١٠٠.٠	4,230,000	الأراضي الفلسطينية
٦١.٨	٢,٦١٠,٠٠٠	الضفة الغربية
٦.٧	284,834	جنين
١.٤	57,614	طوباس
٤.٠	170,598	طولكرم
٨.٣	348,566	نابلس
٢.٤	101,331	قلقيلية
١.٦	65,366	سلفيت
٧.٤	313,734	رام الله والبيرة
١.١	47,380	أريحا والأغوار
٩.٣	393,004	القدس
٤.٧	196,779	بيت لحم
١٤.٩	630,794	الخليل
٣٨.٢	1,620,000	قطاع غزة
٧.٥	315,779	شمال غزة
١٣.٣	564,283	غزة
٥.٥	234,748	دير البلح
٧.٢	306,003	خانيونس
٤.٧	199,187	رفح

\* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفلسطينيون في نهاية عام ، ٢٠١١ - ديسمبر

٢٠١١ - رام الله ص ٣١



فلسطين وحق العودة

جدول رقم (٩) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ كما في ٢٠١٢/١/١\*

قطاع غزة			الضفة الغربية			الأراضي الفلسطينية			العمر
إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	
129,217	134,995	264,212	174,874	181,901	356,775	304,091	316,896	620,987	٤-٠
113,902	119,308	233,210	162,673	169,257	331,929	276,575	288,565	565,140	٩-٥
103,872	108,186	212,058	157,077	164,250	321,327	260,949	272,436	533,385	١٤-١٠
95,251	98,276	193,527	150,338	157,590	307,928	245,589	255,866	501,455	١٩-١٥
79,554	82,163	161,717	128,755	134,903	263,658	208,309	217,066	425,375	٢٤-٢٠
61,026	63,772	124,798	100,444	105,109	205,553	161,470	168,881	330,351	٢٩-٢٥
48,361	50,331	98,692	84,526	87,949	172,475	132,887	138,280	271,167	٣٤-٣٠
38,921	39,610	78,531	74,825	77,025	151,850	113,746	116,635	230,381	٣٩-٣٥
31,504	32,714	64,218	63,512	66,027	129,539	95,016	98,741	193,757	٤٤-٤٠
25,670	28,208	53,878	52,340	55,839	108,179	78,010	84,047	162,057	٤٩-٤٥
20,044	21,904	41,948	40,083	42,751	82,834	60,127	64,655	124,782	٥٤-٥٠
14,813	15,110	29,923	27,667	28,713	56,380	42,480	43,823	86,303	٥٩-٥٥

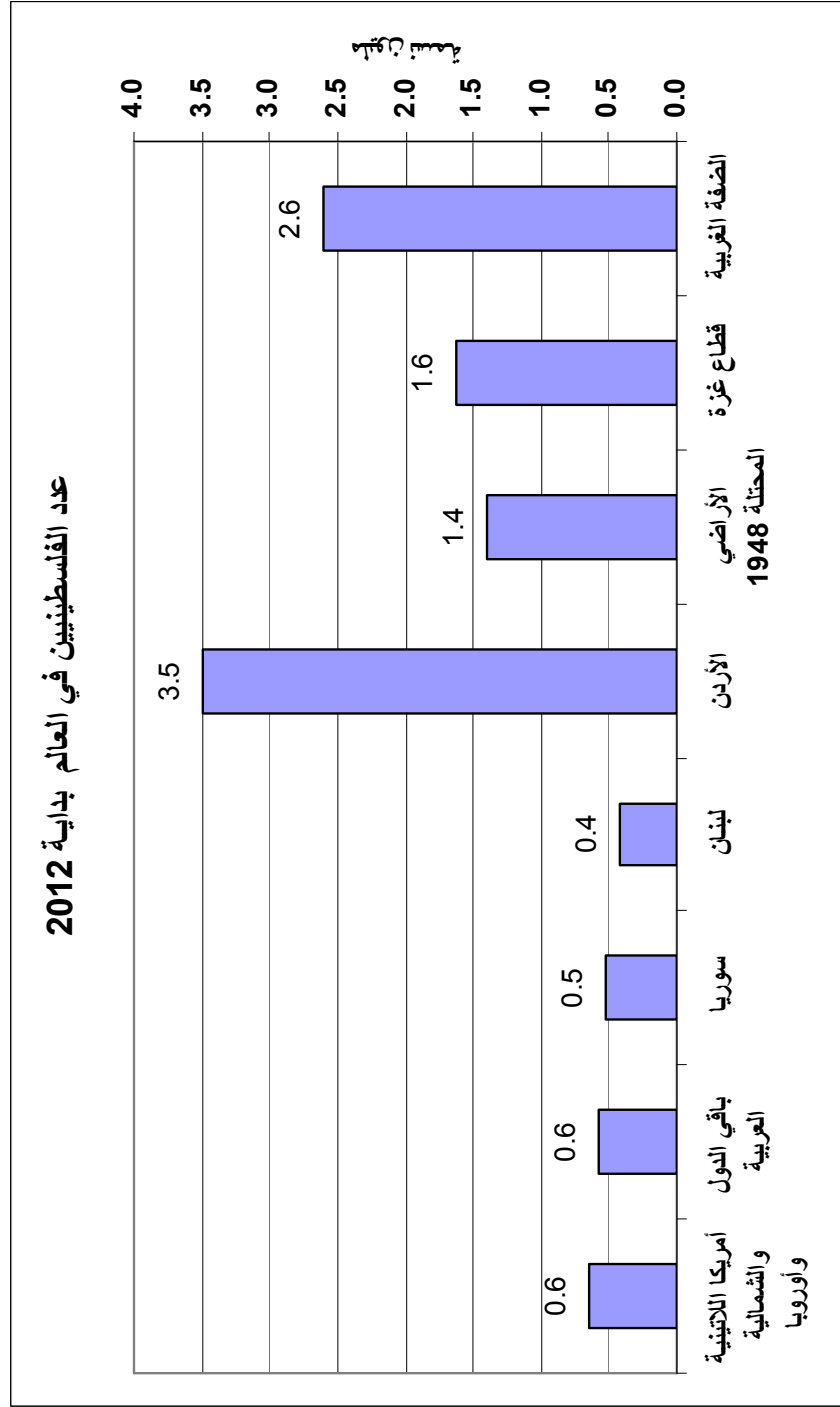
فلسطين وحق العودة

11,082	10,125	21,207	20,871	19,814	40,685	31,953	29,939	61,892	٦٤-٦٠
8,232	6,295	14,527	17,030	13,861	30,891	25,262	20,156	45,418	٦٩-٦٥
6,046	4,075	10,121	13,068	9,578	22,646	19,114	13,653	32,767	٧٤-٧٠
4,294	2,844	7,138	9,228	6,466	15,695	13,522	9,310	22,832	٧٩-٧٥
3,944	2,841	6,785	9,462	6,788	16,250	13,406	9,629	23,035	+٨٠
<b>795,733</b>	<b>820,757</b>	<b>1,616,490</b>	<b>1,286,773</b>	<b>1,327,821</b>	<b>2,614,594</b>	<b>2,082,506</b>	<b>2,148,578</b>	<b>4,231,084</b>	<b>المجموع</b>

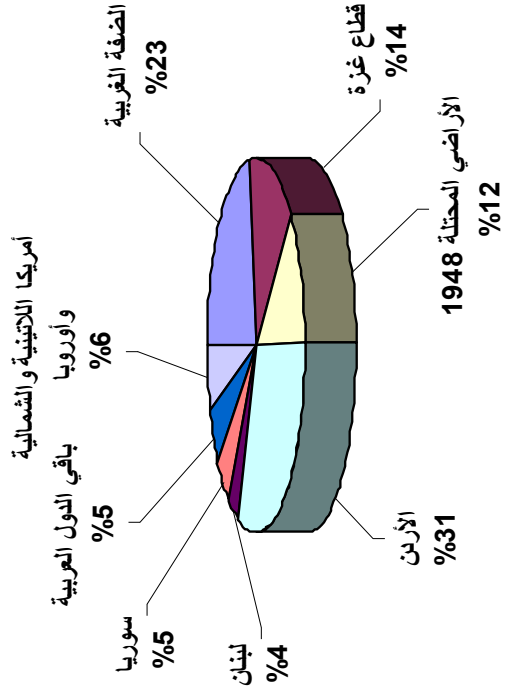
\* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفلسطينيون في نهاية عام ، ٢٠١١ - ديسمبر ٢٠١١ - رام الله ص ٣٢

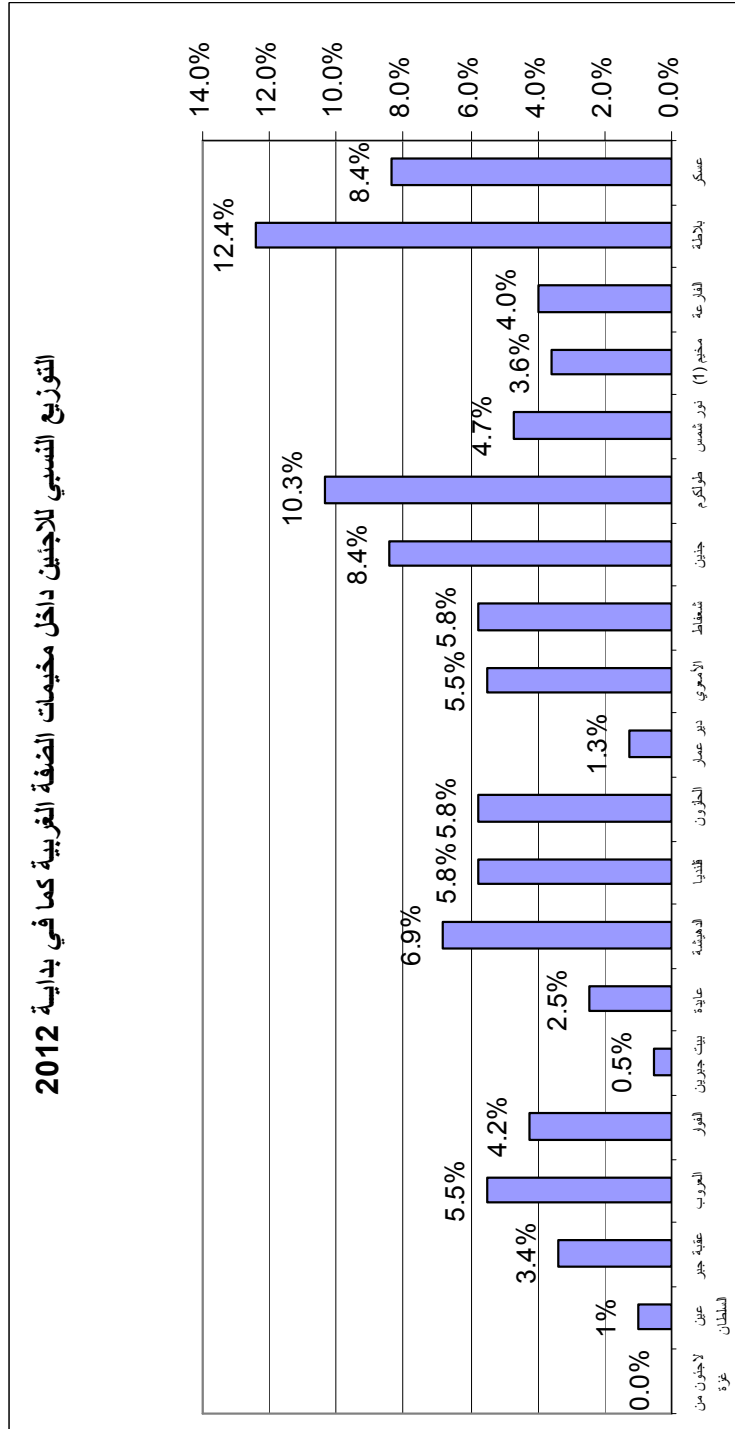
ملحق  
الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع  
الشعب الفلسطيني كما في ٢٠١٢/١/١

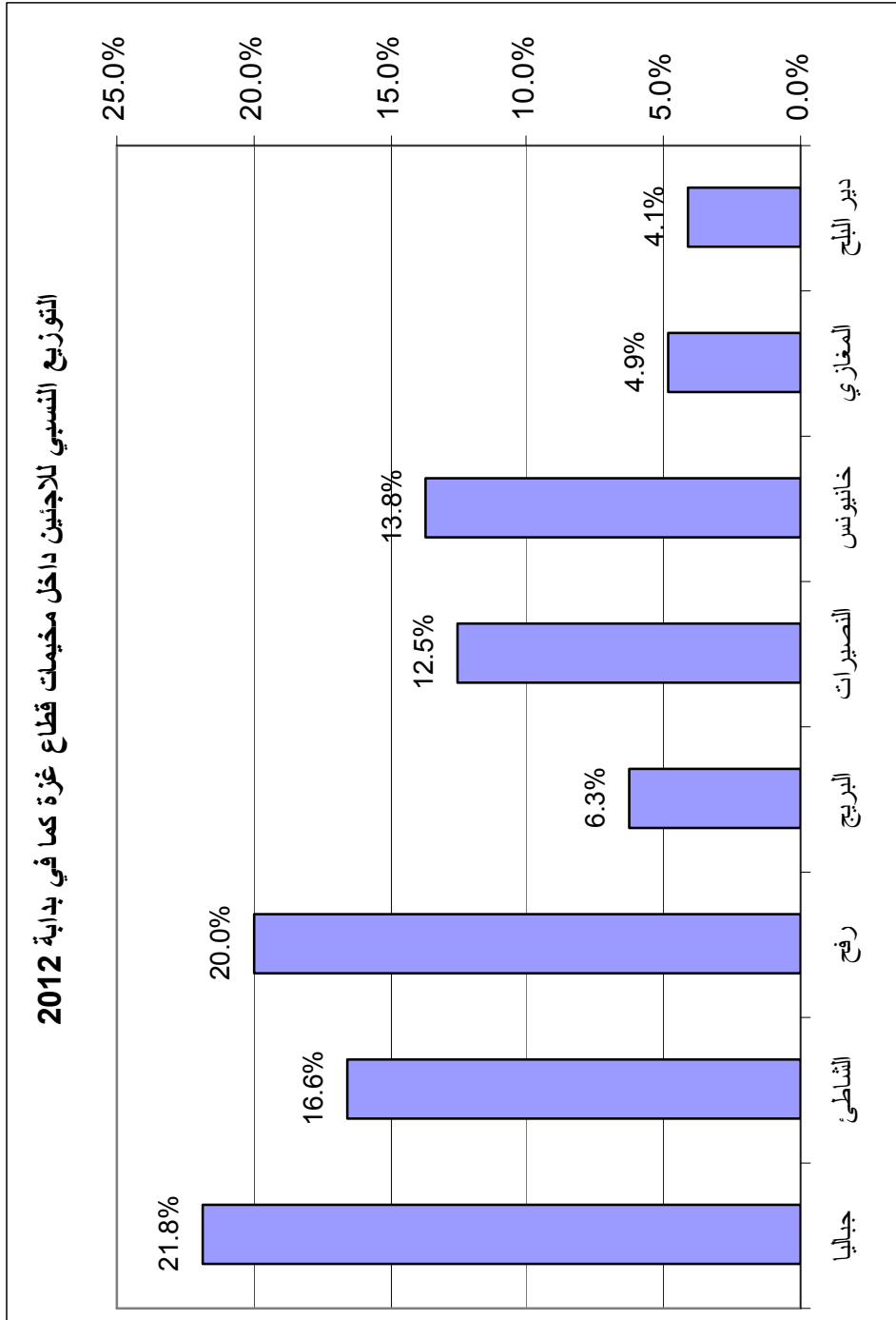




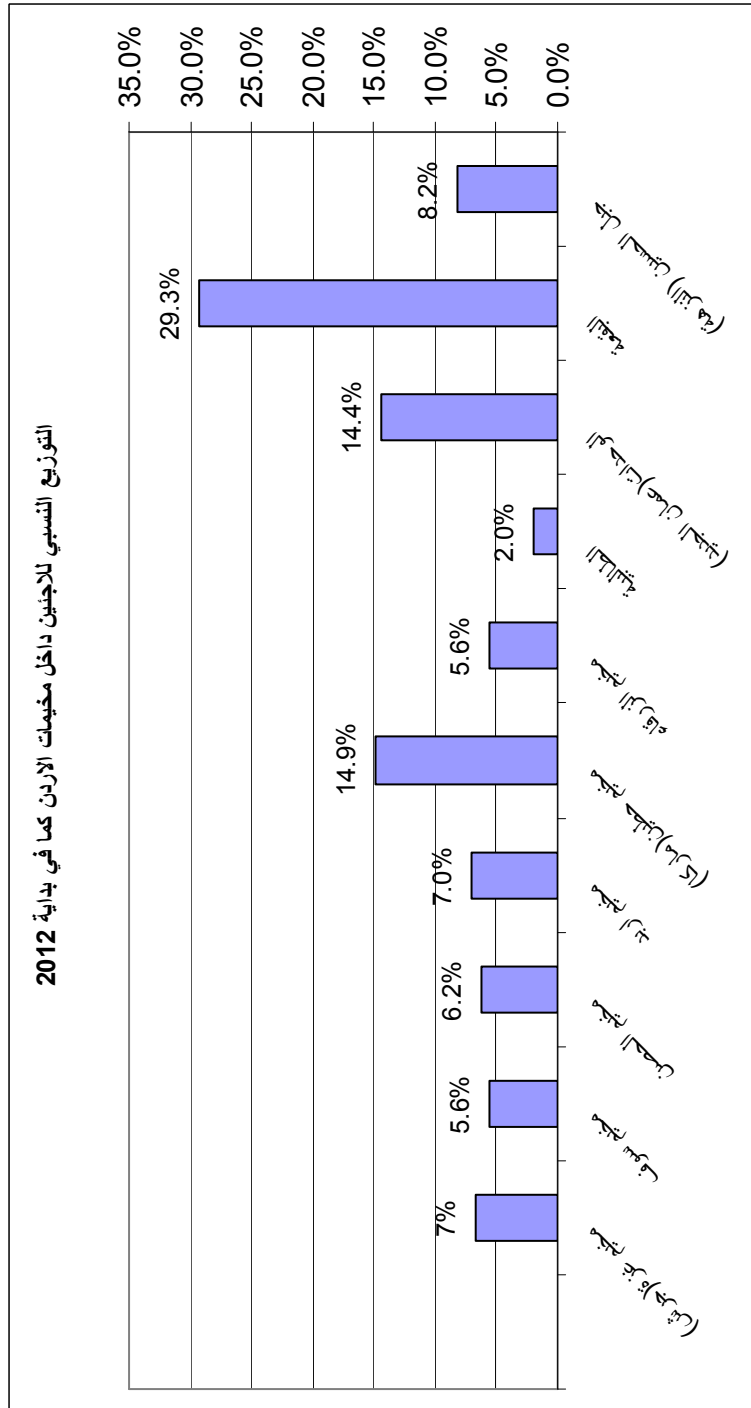
التوزيع النسبي للفلسطينيين في الوطن والشباب كما في بداية 2012

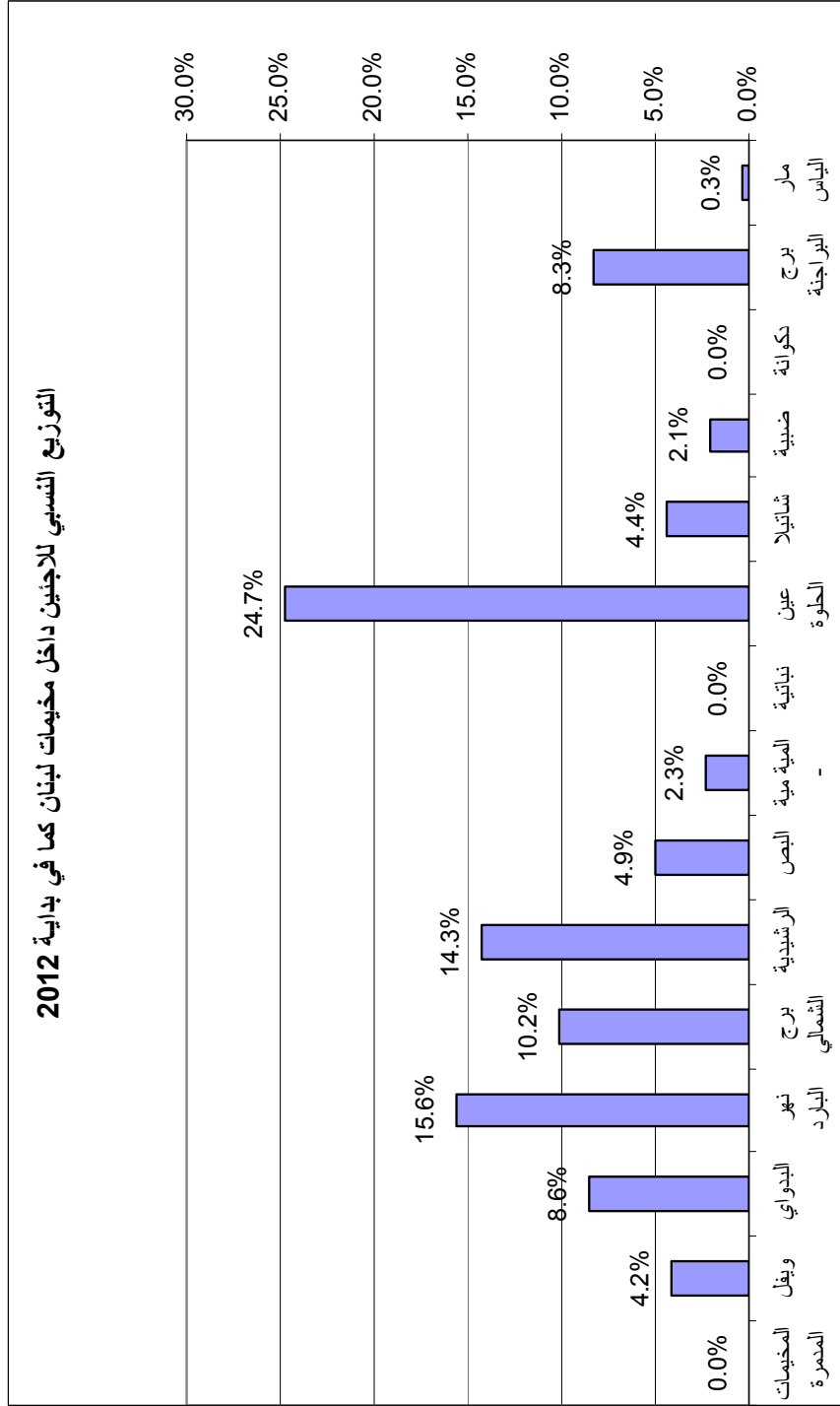


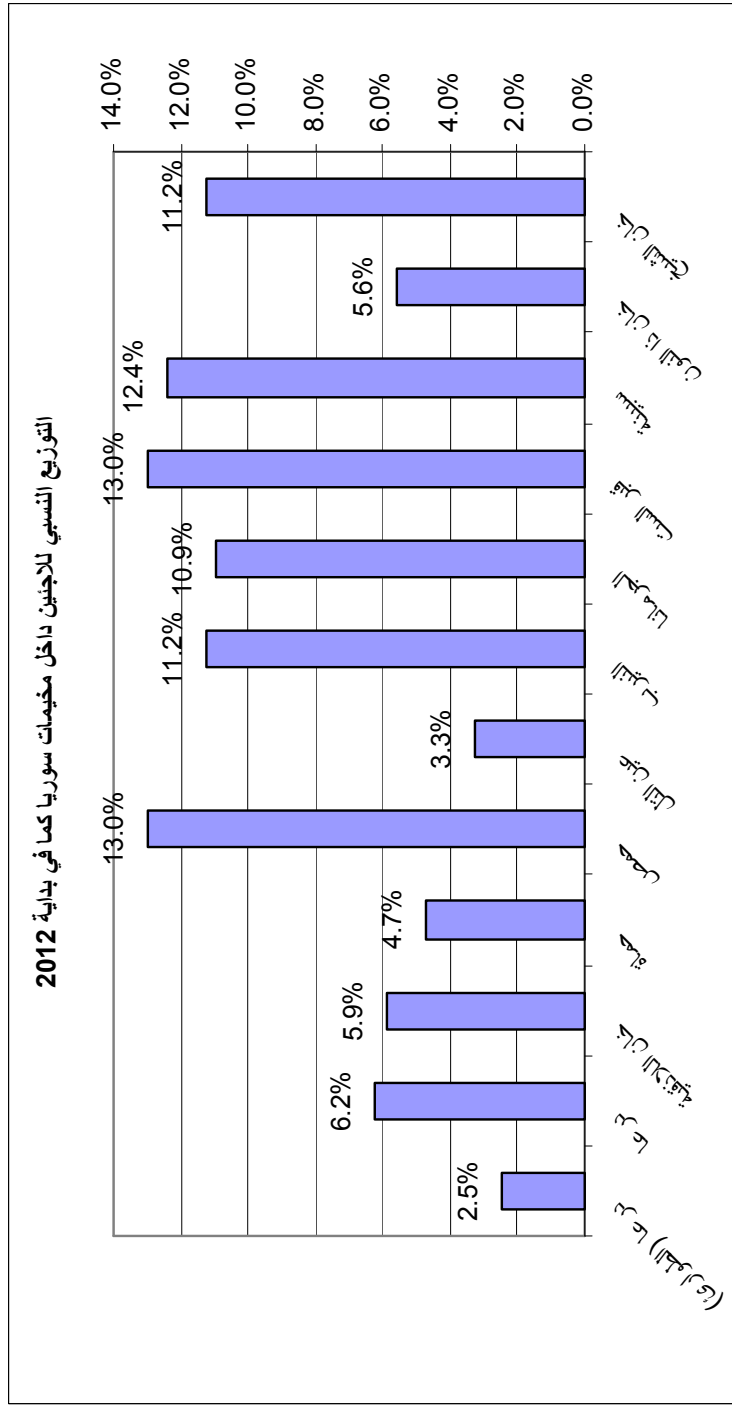


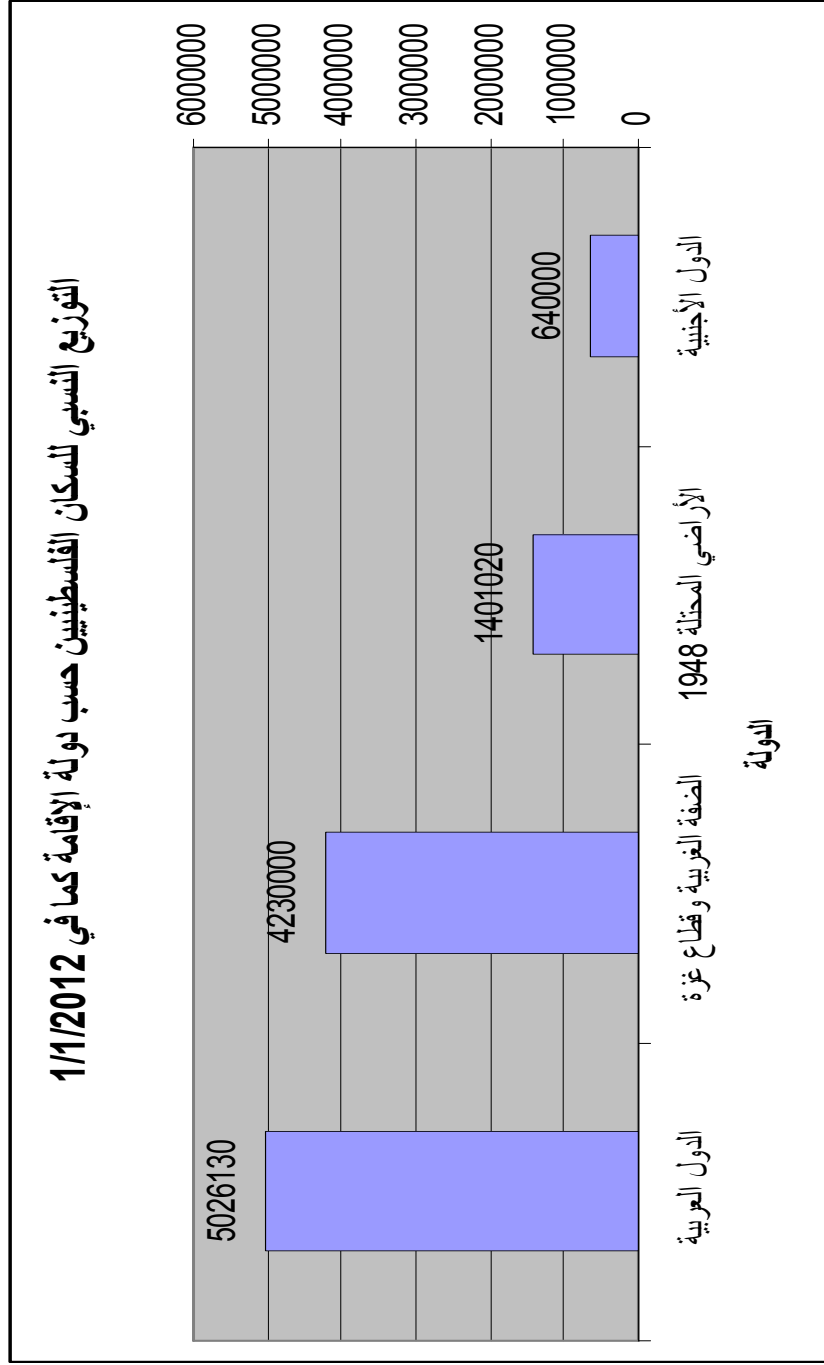




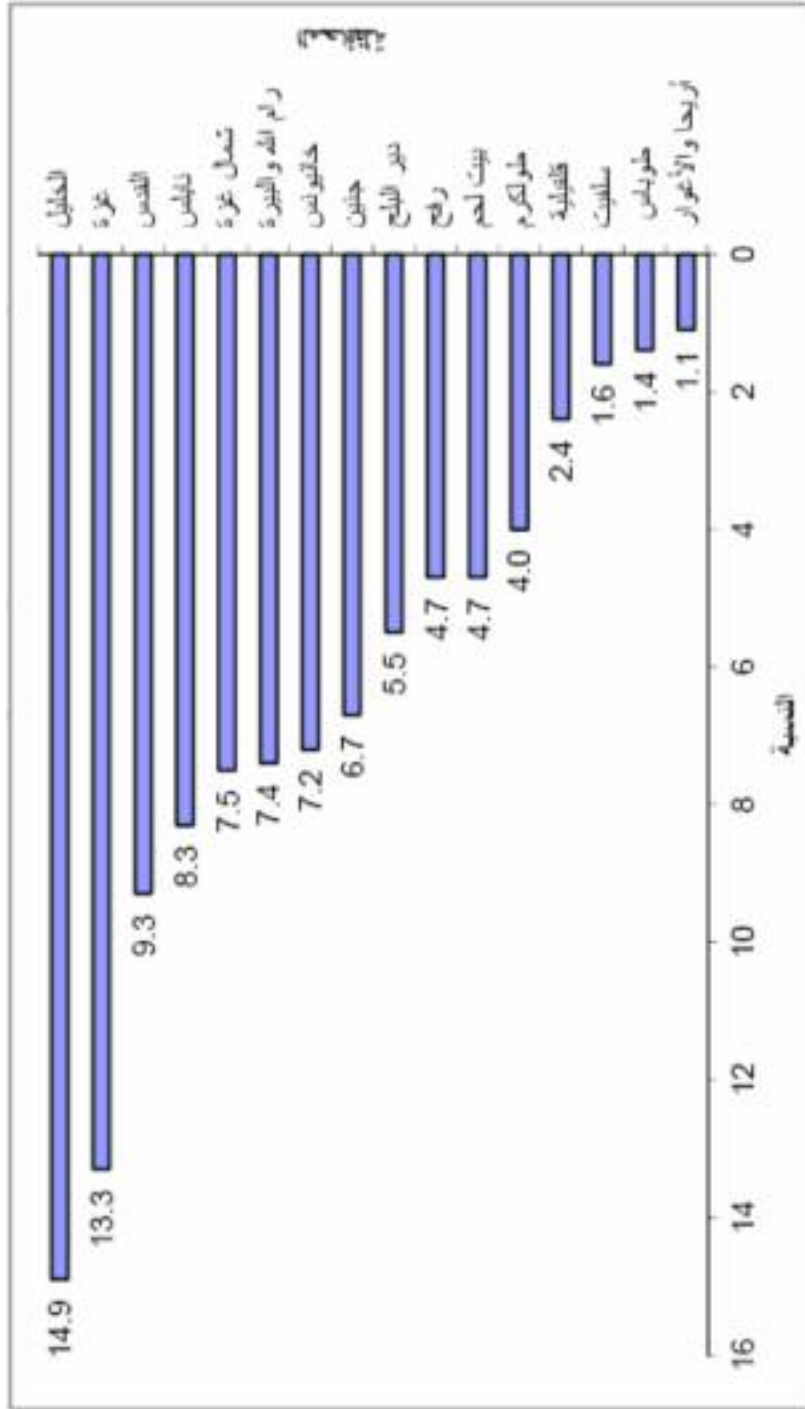




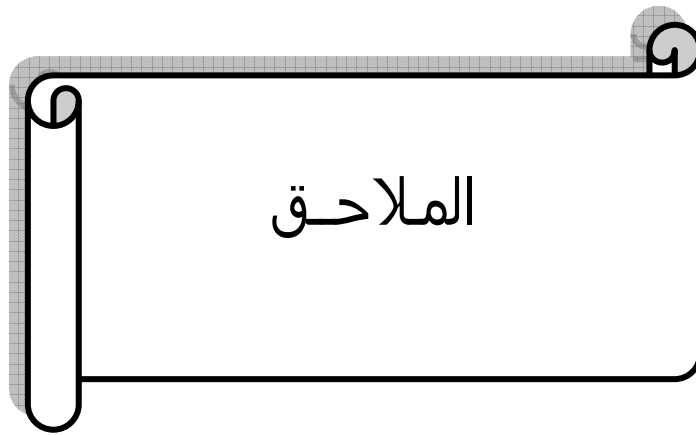




التوزيع النسبي لسكان الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة كما في ٢٠١٢/١/١











## ملحق رقم (١)\*

- ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟
- يستند حق العودة إلى القرار الرقم ١٩٤ الذي تبنته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨، وتتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
- ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟
- يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة ١١ ثلاثة حقوق أساسية:  
أولاً: حق العودة إلى الأماكن التي أُجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في ١٩٤٨.
- ثانياً: حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة باللاجئي ١٩٤٨ العائدين إلى "ديارهم" أي إلى بيوتهم. وتم تأكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار ١٩٥٠ بتوضيح أن هذا الحق "العودة إلى بيوتهم". وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق استعادة الممتلكات في قرار صدر في العام ١٩٧٤ يشير إلى "حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها".

\* المصدر : د. سلمان أبو سنة - كتاب حق العودة مقدس وقانوني وممكن - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠١، بالإضافة إلى الوثائق الواردة في موقع هيئة أرض فلسطين - الانترنت : [www.plands.org](http://www.plands.org).

ثالثاً: حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين . وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

- أ. الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.
- ب. الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

- هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟

- إن حق العودة المتضمن في القرار ١٩٤ لا يسقط بنقده الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واطبت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار ١٩٤، على إعادة التأكيد عليه. وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام ١٩٧٤ عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العامة القرار ٣٣٧٦ الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

- أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن "الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين"، وأن

"ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية".

- ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة؟
- إن حق العودة لا يقتصر على القرار ١٩٤ بل إنه يستند إلى مجموعة من المواثيق الدولية، خاصة أن "حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الأبعاد القسرى عن الوطن". وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:
  - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
  - المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (١٩٥١) وبروتوكول عام ١٩٦٧.
  - المعاهدة الدولية لحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
  - معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥).
  - المعاهدة لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٦).
  - المعاهدة الإفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١).
  - المؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٦٩).
  - الإعلان الأمريكي لحقوق الفرد (١٩٤٨).
  - المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠).
  - المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (١٩٩١).
  - معاهدة جنيف الرابعة (١٩٤٩).
  - مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجرين (١٩٩٧).





## ملحق رقم (٢):

### اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة<sup>١</sup>

#### أولاً : حول تعريف اللاجئ :

١- لقد جاء في المادة ١، الفقرة ٢، من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية لسنة ١٩٦٩ أن " لفظة لاجئ تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني".

٢- اما ميثاق اوروبا في تعريفه لوضع اللاجئ فهو يركز على أولئك "الذين لا يستطيعون أو لا يودون.. لأسباب شتى العودة إلى وطنهم..".

٣- بيان قرطاجنة الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة ١٩٨٥ تعريف للاجئين يشبه التعريف الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية.

ان المنحى الذي اتبعه قانون اللاجئين في اثر الحرب العالمية الثانية، لم يتجه نحو التعويض بقدر ما اتجه نحو:

أ. توفير مسكن جديد للإنسان الذي انتزع من مسكنه، اي نحو إعادة الاستيطان.

ب. نحو الاعتراف بالحاجة إلى حماية مثل اولئك الاشخاص من الاضطهاد، إما في بلد لجوئهم وإما في بلدهم الاصيلي في حال ارغموا على العودة اليه .

<sup>١</sup> ايليا زريق -مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٩ (ص٦٨-٨٠) صيف ١٩٩٤ .

هذه اذن الاطر العامة التي ما زالت تحدد النقاش الدائر حول اللاجئين والمهاجرين في اوروبا الغربية، وقبل ذلك في الحملة الهادفة إلى ارغام الاتحاد السوفيتي السابق على السماح للمواطنين اليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

### ثانياً : اللاجئين الفلسطينيين واهمية القرار ١٩٤ :

تاريخياً، كان التركيز في الحالة الفلسطينية مختلف تماماً، فاللاجئون الفلسطينيون لا ييغون مسكناً غير بلدهم الأصلي. ورغبتهم الأساسية هي أن يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم إذا ما اختاروا ذلك. وهذا هو مصدر الاهمية البالغة لقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤. فالقرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة أو في التعويض للذين لا يرغبون في العودة. ولهذا السبب -أو الذريعة- فإن اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مظلة المندوب السامي للاجئين التابع للامم المتحدة ومظلة منظمات دولية أخرى. فإنشاء الأونروا كان ينبع من القرار رقم ١٩٤. واستنادا إلى هذه الوكالة. فإن "اللاجيء الفلسطيني هو كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/يونيو ١٩٤٦ و ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع سنة ١٩٤٨".

### ثالثاً : حق العودة والقانون الدولي:

ان حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم ١٩٤ (٣) ، ثابت ايضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (١٣) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الاساس في القانون الدولي، ما يلي : "١- لكل إنسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة ٢- لكل إنسان حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده." ٣- لن يحرم اي إنسان بصورة اعتباطية من حق الدخول إلى بلده".

ويستمد الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والذي وقعته إسرائيل، سلطته من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اول تأكيد لحق اللاجئين في العودة سنة ١٩٤٦ من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة وأعيد تأكيده في المبدأ الصادر عن هذا المجلس سنة ١٩٧٣. وورد هذا المبدأ كما يلي:

أ. لكل إنسان الحق، بلا تمييز من اي نوع كان، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو المنبت الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الزواج أو اي وضع اجتماعي اخر، بالعودة إلى وطنه.

ب. لن يجرد أي إنسان اعتباطاً من جنسيته أو يرغم على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلى بلده.

ت. لن يجرد اي إنسان اعتباطاً من حق العودة إلى بلده.

ث. لن ينكر على أي إنسان حق العودة إلى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر أو وثيقة سفر اخرى.

لكن هناك كما يقول -ايليا زريق- مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة اعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالإعلانات الواردة اعلاه تقتض وجود "بلد" كان الإنسان فيه أو يكون فيه مواطناً وفي إمكانه العودة اليه. ومن الواضح ان اي تفسير حرفي للقانون يؤدي إلى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لأن "إسرائيل" ليست دولتهم!!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي، يقول أ. زريق "بغض النظر عما اذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة إلى إسرائيل، فإنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين" ذلك ان حق العودة -في الحالة الفلسطينية- ارتبط (وتأكد قانونياً)، من



خلال قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (٢٩) عام ١٩٧٤، الذي يقضي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار:

١- تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

٢- تؤكد من جديد ايضاً حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة

إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب باعادتهم

رابعا : سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار ١٩٤ :

التصويت الأمريكي في الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ له دلالاته، فهو اشارة إلى تشديد مهم من جانب ادارة كلنتون على انها ترفض مبدا تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم ١٩٤ المعني بحق العودة. فمذ البداية (١٩٥٠) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانزوا إلى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تأكيد قرار الامم المتحدة الاصيلي رقم ١٩٤، إلا أنها منذ ديسمبر ١٩٩٣- إلى يومنا هذا -تراجعت عن دعم القرار ١٩٤ في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي.

خامساً: الرؤية الإسرائيلية للقرار ١٩٤:

في أثر حرب سنة ١٩٤٨، عرضت "إسرائيل" استرجاع ١٠٠,٠٠٠ لاجيء فلسطيني، أي نحو عشر العدد المقدر للاجئين. هل ستجدد "إسرائيل" عرضها فيستوعب داخل الخط الأخضر ما مقداره عشر لاجئي سنة ١٩٤٨ وذريتهم، اي نحو ٣٠٠,٠٠٠ عائد؟

قانون الجنسية الإسرائيلي لسنة ١٩٥٢، وتعديلاته اللاحقة، جزء أساسي من عملية "المنع"، وفق مضامين ونصوص ذلك القانون الذي يؤكد على أن "العرب لا يمكنهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية عن طريق العودة، بل عليهم ان يحصلوا عليها من خلال الإقامة أو الولادة أو التجنس". واللجوء الفلسطينيون لا يمكنهم اكتساب حق التجنس والعودة إلى ديارهم على أساس الإقامة السابقة. بل إن هذا القانون يتضمن فقرات المراد منها، بالتحديد، منع الفلسطينيين بصورة دائمة من العودة في أي زمن كان إلى ديارهم الأصلية. وكي يكتسب المرء حق الإقامة بموجب الفقرة ٣ من القانون الإسرائيلي المشار إليه ، عليه ان يبرهن عن انه كان موجودا في البلد في اذار/مارس ١٩٥٢ (وقد عدل هذا التاريخ لاحقا إلى ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٢). أما التعديل الذي أدخل على قانون الجنسية سنة، ١٩٨٠ فيذهب إلى أبعد من ذلك في استثناء الأهلية لاكتساب الجنسية الإسرائيلية، اذ يمنعها عن أولئك الذين يتمتعون بحقوق الجنسية في "دول التسلل" المجاورة.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسؤوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فيتلخص فيما يلي:

أولاً: تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويضات ايضاً ليهود البلاد العربية!!

ثانياً: وهذا أهم، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، اعادة توطين اللاجئين في أماكن شتاتهم من خلال منحهم حقوق الإقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

ما العمل حين نصل إلى الطريق المسدودة في شأن حق العودة؟ ما هي أدوات الضغط التي يملكها الفلسطينيون للعمل الدؤوب في قضية حق العودة؟ إن التحضير والاستعداد لهذا الأمر لا يزالان بدائيين، كما يرى أ.ايليا زريق، الذي يقترح البدء بالخطوات التالية:

- ١- على الفلسطينيين ان يبنوا حوارا من التنسيق مع الدول العربية الأخرى.
- ٢- هناك حاجة ماسة إلى نقاش صريح في المجتمعات الفلسطينية بشأن قضية اللاجئين.
- ٣- على القيادة ان تواجه اللاجئين انفسهم.
- ٤- على القيادة ان تضمن للاجئين حق الوصول على الجنسية الفلسطينية أيضاً  
تكن أمكنة الإقامة، وحشدتهم لمقاومة الحلول المعروضة من الخارج.

ملحق رقم (٣) القرى الفلسطينية التي هُجّر سكانها سنة ١٩٤٨<sup>١</sup>

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
١-	آبل القمح	٢-	الزوق الفوقاني	٣-	السنبرية	٤-	الشوكة التحتا
٥-	خان الدوير	٦-	المنشية	٧-	الخصاص	٨-	الزوق التحتاني
٩-	لزازة	١٠-	المنصورة	١١-	الخالصة	١٢-	هونين
١٣-	مداحل	١٤-	عرب السمنية	١٥-	فرعم	١٦-	البروة
١٧-	العابسية	١٨-	الزيب	١٩-	مغر الخيطة	٢٠-	الطابغة
٢١-	قيطة	٢٢-	المنصورة	٢٣-	الدردارة	٢٤-	معار
٢٥-	الناعمة	٢٦-	كفر برعم	٢٧-	منصورة الخيطة	٢٨-	الدامون
٢٩-	الدوارة	٣٠-	فارة	٣١-	خرية المنطار	٣٢-	الرويس
٣٣-	الصالحية	٣٤-	علما	٣٥-	الجاعونة	٣٦-	غوير أبوشوشة
٣٧-	الحمراء	٣٨-	تليل	٣٩-	بيريا	٤٠-	خرية الوعرة السوداء
٤١-	المفتخرة	٤٢-	الحسينية	٤٣-	عين الزيتون	٤٤-	وادي الحمام
٤٥-	الزاوية	٤٦-	الراس الأحمر	٤٧-	ميرون	٤٨-	المجدل

<sup>١</sup> خريطة فلسطين العامة لكل القرى المهجّر سكانها-اعداد غازي فلاح-مركز الجليل للابحاث الاجتماعية-الناصره- تاريخ الاصدار غير مسجل .

حطين	-٥٢	عمقا	-٥١	سعسع	-٥٠	البويزية	-٤٩
نمرين	-٥٦	قدس	-٥٥	دير القاسي	-٥٤	خيام الوليد	-٥٣
النهر	-٦٠	المالكية	-٥٩	الكابري	-٥٨	جاحولا	-٥٧
الغابسية	-٦٤	العريفية	-٦٣	أم الفرج	-٦٢	غرابة	-٦١
التل	-٦٨	الظاهرية التحتا	-٦٧	خربة جدين	-٦٦	النبي يوشع	-٦٥
لوبيبا	-٧٢	عكبرة	-٧١	سحماتا	-٧٠	الدرباشية	-٦٩
النقيب	-٧٦	الزنغرية	-٧٥	سبلان	-٧٤	بيسمون	-٧٣
ناصر الدين	-٨٠	جب يوسف	-٧٩	غباطية	-٧٨	ملاحة	-٧٧
الشجرة	-٨٤	القديرية	-٨٣	صفصاف	-٨٢	هراوي	-٨١
صفورية	-٨٨	الثونة	-٨٧	طيظبا	-٨٦	عرب الزبيد	-٨٥
خربة سعسع	-٩٢	الفراضية	-٩١	دلانة	-٩٠	العلمانية	-٨٩
بلد الشيخ	-٩٦	كفر عنان	-٩٥	ماروس	-٩٤	ديشوم	-٩٣
الطيرة	١٠٠	المنشية	-٩٩	كراد الغنامة	-٩٨	صالحة	-٩٧
ياجور	-١٠٤	خربة كرازة	-١٠٣	كراد البقارة	-١٠٢	سروح	-١٠١
كفر سبت	-١٠٨	البطيحة	-١٠٧	يردا	-١٠٦	تربخا	-١٠٥
المنارة	-١١٢	عرب الشمالنة	-١١١	الويزية	-١١٠	النبي روبين	-١٠٩
السمرا	-١١٦	السمكية	-١١٥	عموقة	-١١٤	إقرت	-١١٣
سمخ	-١٢٠	ياقوق	-١١٩	قباعة	-١١٨	خربة عربين	-١١٧
الحمة	-١٢٤	المنصورة	-١٢٣	فديتا	-١٢٢	البصة	-١٢١
أم خالد	-١٢٨	عرب	-١٢٧	أبو شوشة	-١٢٦	المنشية	-١٢٥

		البواطي					
خرية بيت ليد	-١٣٢	الساخنة	-١٣١	خرية لد	-١٣٠	العبيدية	-١٢٩
بيارة كفر صور	-١٣٦	تل الشوك	-١٣٥	كفرة	-١٣٤	معذر	-١٣٣
فرديسيا	-١٤٠	الغزاوية	-١٣٩	كوكب الهوا	-١٣٨	خرية الدامون	-١٣٧
دالية الروحاء	-١٤٤	الأشرفية	-١٤٣	خرية الزاوية	-١٤٢	الجلمة	-١٤١
الطنطورة	-١٤٨	خرية الجوفة	-١٤٧	خرية أم صاب	-١٤٦	معلول	-١٤٥
الغبية الفوقا	-١٥٢	قنير	-١٥١	يبلى	-١٥٠	عين حوض	-١٤٩
تبصر	-١٥٦	خرية البرج	-١٥٥	عين المنسي	-١٥٤	عتليت	-١٥٣
الحرم	-١٦٠	عولم	-١٥٩	النغنية	-١٥٨	المزار	-١٥٧
إجليل الشمالية	-١٦٤	سيرين	-١٦٣	الغبية التحتا	-١٦٢	خرية المنصورة	-١٦١
إجليل القبلية	-١٦٨	الطيرة	-١٦٧	وعرة السريس	-١٦٦	المجيدل	-١٦٥
بيار عدس	-١٧٢	أم عجرة	-١٧١	خرية الكساير	-١٧٠	حدثا	-١٦٩
المويلح	-١٧٦	مسيل الجزل	-١٧٥	هوشة	-١٧٤	الدلمية	-١٧٣
أبو كشك	-١٨٠	فرونة	-١٧٩	المنسي	-١٧٨	كويكات	-١٧٧
السوالمة	-١٨٤	عرب العريضة	-١٨٣	النجون	-١٨٢	السميرية	-١٨١
الشيخ مونس	-١٨٨	السامرية	-١٨٧	الكفرين	-١٨٦	السموعي	-١٨٥
المر	-١٩٢	عرب الصفا	-١٩١	صبارين	-١٩٠	خرية الطاقة	-١٨٩

فجة	-١٩٦	الحمرا	-١٩٥	البطيمات	-١٩٤	البيرة	-١٩٣
الجماسين الغربي	-٢٠٠	الخنزير	-١٩٩	خبيزة	-١٩٨	دنة	-١٩٧
المسعودية	-٢٠٤	الفاتور	-٢٠٣	أم الشوف	-٢٠٢	إندور	-٢٠١
مجدل يابا	-٢٠٨	عرب ظهرة الضميري	-٢٠٧	السنديانة	-٢٠٦	جبع	-٢٠٥
المزيرعة	-٢١٢	عرب الفقراء	-٢١١	بريكة	-٢١٠	الصرفند	-٢٠٩
قولة	-٢١٦	خرية السركس	-٢١٥	كبارة	-٢١٤	إجزم	-٢١٣
رنتية	-٢٢٠	رمل زيتا	-٢١٩	خرية الشونة	-٢١٨	خرية المنارة	-٢١٧
العباسية	-٢٢٤	عرب النفيعات	-٢٢٣	جبول	-٢٢٢	كفر لام	-٢٢١
ساقية	-٢٢٨	وادي الحوارث	-٢٢٧	المرصص	-٢٢٦	عين غزال	-٢٢٥
سلمة	-٢٣٢	خرية زلفة	-٢٣١	قومية	-٢٣٠	السوامير	-٢٢٩
الخيرية	-٢٣٦	خرية المجدل	-٢٣٥	زرعين	-٢٣٤	خرية قمبازة	-٢٣٣
كفر عانة	-٢٤٠	المنشية	-٢٣٩	نورس	-٢٣٨	أم الزينات	-٢٣٧
الطيرة	-٢٤٤	الجملة	-٢٤٣	المزار	-٢٤٢	قيرة	-٢٤١
برة يسارية	-٢٤٨	قاقون	-٢٤٧	زبعة	-٢٤٦	أبو زريق	-٢٤٥
قيسارية	-٢٥٢	وادي قباتي	-٢٥١	الحميدية	-٢٥٠	الريحانية	-٢٤٩
زكريا	-٢٥٦	عسلين	-٢٥٥	نطاف	-٢٥٤	وادي عارة	-٢٥٣
مغلس	-٢٦٠	عرتوف	-٢٥٩	بيت ثول	-٢٥٨	بيت نبالا	-٢٥٧

فلسطين وحق العودة

إدبنة	-٢٦٤	إشوع	-٢٦٣	دير أيوب	-٢٦٢	الحديثة	-٢٦١
التينة	-٢٦٨	بيت محيسر	-٢٦٧	اللطرون	-٢٦٦	دير أبو سلامة	-٢٦٥
المسمية الصغيرة	-٢٧٢	ساريس	-٢٧١	أبوشوشة	-٢٧٠	صرفند العمار	-٢٦٩
قسطينة	-٢٧٦	خرية العمور	-٢٧٥	صيدون	-٢٧٤	خرية الضهيرية	-٢٧٣
تل الترمس	-٢٨٠	بيت نقوبا	-٢٧٩	المنصورة	-٢٧٨	داتيال	-٢٧٧
بيت دراس	-٢٨٤	القسطل	-٢٨٣	المغار	-٢٨٢	جمزو	-٢٨١
السوافير الشمالية	-٢٨٨	قالونيا	-٢٨٧	بشيت	-٢٨٦	خرية زكريا	-٢٨٥
السوافير الغربية	-٢٩٢	لفتا	-٢٩١	قطرة	-٢٩٠	ثلثا	-٢٨٩
السوافير الشرقية	-٢٩٦	دير ياسين	-٢٩٥	شحمة	-٢٩٤	البرج	-٢٩٣
الجلدية	-٣٠٠	دير عمرو	-٢٩٩	أم كلخة	-٢٩٨	برفيلية	-٢٩٧
بعلين	-٣٠٤	بيت أم الميس	-٣٠٣	خلدة	-٣٠٢	خروية	-٣٠١
تل الصافي	-٣٠٨	كسلا	-٣٠٧	دير محيسن	-٣٠٦	عنابة	-٣٠٥
بيت نتيف	-٣١٢	خرية اللوز	-٣١١	بيت جيز	-٣١٠	ببر معين	-٣٠٩
عجور	-٣١٦	صطاف	-٣١٥	بيت سوسين	-٣١٤	الكنيسة	-٣١٣
دير الدبان	-٣٢٠	عين كارم	-٣١٩	خرية بيت فار	-٣١٨	أبو الفضل	-٣١٧
رعنا	-٣٢٤	المالحة	-٣٢٣	المخيزن	-٣٢٢	ببر سالم	-٣٢١
برقوسيا	-٣٢٨	الجورة	-٣٢٧	عرب	-٣٢٦	صرفند	-٣٢٥



				صقير		الخراب	
زكرين	-٣٣٢	الولجة	-٣٣١	برقة	-٣٣٠	وادي حنين	-٣٢٩
صميل	-٣٣٦	عفور	-٣٣٥	إسدود	-٣٣٤	النبي روبين	-٣٣٣
جسير	-٣٤٠	دير الشيخ	-٣٣٩	البطاني الغربي	-٣٣٨	القببية	-٣٣٧
جليا	-٣٤٤	راس أبو عمار	-٣٤٣	البطاني الشرقي	-٣٤٢	زرنوقة	-٣٤١
قزازة	-٣٤٨	القبو	-٣٤٧	ياصور	-٣٤٦	بينة	-٣٤٥
سجد	-٣٥٢	بيت شنة	-٣٥١	المسمية الكبيرة	-٣٥٠	عافر	-٣٤٩
صوبا	-٣٥٦	سليب	-٣٥٥	الخيمة	-٣٥٤	النعاني	-٣٥٣
الخصاص	-٣٦٠	خربة البويرة	-٣٥٩	بيت دجن	-٣٥٨	البرية	-٣٥٧
نعليا	-٣٦٤	خربة التنور	-٣٦٣	دير طريف	-٣٦٢	القياب	-٣٦١
بيت عفا	-٣٦٨	سفلى	-٣٦٧	السافرية	-٣٦٦	خربة الزبابدة	-٣٦٥
عراق سويدان	-٣٧٢	دير آبان	-٣٧١	خربة اسم الله	-٣٧٠	مسكة	-٣٦٩
حتا	-٣٧٦	جرش	-٣٧٥	دير رافات	-٣٧٤	كفر سابا	-٣٧٣
كرتيا	-٣٨٠	البريج	-٣٧٩	صرعة	-٣٧٨	عجنجول	-٣٧٧
حمامة	-٣٨٤	دير الهوا	-٣٨٣	هربيا	-٣٨٢	زيتا	-٣٨١
نجد	-٣٨٨	بيت عطاب	-٣٨٧	بيت جرجا	-٣٨٦	كدنا	-٣٨٥
هوج	-٣٩٢	علا	-٣٩١	حليقات	-٣٩٠	خربة أم برج	-٣٨٩
الجمامة	-٣٩٦	كوفخة	-٣٩٥	عراق المنشية	-٣٩٤	دير نخاس	-٣٩٣

فلسطين وحق العودة

جولس	-٤٠٠	المحرقة	-٣٩٩	القببية	-٣٩٨	بيت جبرين	-٣٩٧
دمرة	-٤٠٤	العمارة	-٤٠٣	الدوايمة	-٤٠٢	الفالوجة	-٤٠١
بربرة	-٤٠٨	الخلصة	-٤٠٧	برير	-٤٠٦	كوكبا	-٤٠٥
عبدس	-٤١٢	يزور	-٤١١	سمسم	-٤١٠	بيت طيما	-٤٠٩
بيارة حنون	-٤١٦	وادي عارة	-٤١٥	دير سنيد	-٤١٤	الجية	-٤١٣
				جريشة	-٤١٨	الجماسين الشرقي	-٤١٧



## المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
. ١	مقدمة	٥
. ٢	تمهيد	٧
. ٣	فلسطين عبر التاريخ	١١
. ٤	اللاجئون الفلسطينيون بعد ٦٤ عاماً من النكبة	٢١
. ٥	حول السيادة على فلسطين	٢٧
. ٦	القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني	٣٥
. ٧	مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية	٤٣
. ٨	معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في ٢٠١٢/١/١	٦٩
٨١	- جدول رقم (١) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات في ٢٠١٢ / ١ / ١	
٨٢	- جدول رقم (٢) : اللاجئين الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في ٢٠١٢/١/١	
٨٢	- جدول رقم (٣) : اللاجئين الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في ٢٠١٢/١/١	
٨٤	- جدول رقم (٤) : اللاجئين الفلسطينيون في قطاع غزة كما في ٢٠١٢/١/١	
٨٤	- جدول رقم (٥) : اللاجئين الفلسطينيون في الأردن كما في ٢٠١٢/١/١	
٨٥	- جدول رقم (٦) : اللاجئين الفلسطينيون في لبنان كما في ٢٠١٢/١/١	

٨٦	- جدول رقم (٧) : اللاجئين الفلسطينيين في سوريا كما في ٢٠١٢/١/١	
٨٨	- جدول رقم (٨) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ كما في ٢٠١٢/١/١	
٨٩	- جدول رقم (٩) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ كما في ٢٠١٢/١/١	
٩١	ملحق الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في ٢٠١٢/١/١	.٩
١٠٣	الملاحق	.١٠